استراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي بالتطبيق على قطاع الصناعات التحويلية في مصر

Strategies For Financing Small and Medium Enterprises and Their Role in Reducing Unemployment and Poverty in Light of The Mediating Role of Digital Transformation Through its Application to The Manufacturing Sector in Egypt.

د/ أحمد سمير أبو الفتوح يوسف

(عضو هيئة تدريس) مدرس اقتصاد

المعهد العالي للدراسات النوعية نزلة البطران . الجيزة

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على الدور الوسيط للتحول الرقمي في علاقة التمويل الجيد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من البطالة والفقر. تم تطبيق الدراسة على العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في مصر (صناعة المنتجات الغذائية). جمعت البيانات من عينة عشوائية بسيطة قوامها (٣٨٤) فرداً. خضع للتحليل الإحصائي (٣٢٤) مفردة. **أهم النتائج:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لاستراتيجيات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي في قطاع التصنيع (صناعة المنتجات الغذائية) من منظور العاملين. وأوضحت الدراسة استراتيجيات تمويل المشاريع خاصة المشروعات الصناعية ومفهوم التحول الرقمي، وطرق الحد من البطالة

والفقر في مصر. اتضح أن معظم الشركات الصغيرة يديرها أصحابها باستخدام طرق التجربة والخطأ. **أهم التوصيات:** دعم التحول الرقمي بكافة نظم الإنتاج والإدارة من خلال خطوات تصحيحية لبناء الثقافة التنظيمية للمنظمات نحو التحول الرقمي والتوجه نحو العملاء وخاصة في التعاملات الإلكترونية، السماح للمستويات الإدارية الصغرى والمتوسطة بالمشاركة في التخطيط لنظم التمويل وإجراءات التحول الرقمي، تدريب العاملين بالمنظمات الصناعية على إجراءات التحول الرقمي لزيادة مهاراتهم في إدارة مواقف العمل اليومية والمشكلات حتى تزيد من كفاءتهم، زيادة مشاركة المرأة في العمل بالمنظمات الصناعية لدعم تمكين المرأة.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الحد من البطالة، الفقر، التحول الرقمي، الصناعات التحويلية، صناعة وتعبئة المنتجات الغذائية.

Abstract:

The study aimed: Identify the mediating role of digital transformation in the relationship of good financing for small and medium enterprises and the reduction of unemployment and poverty. The study was applied to workers in the manufacturing sector in Egypt (food products industry). Data were collected from a simple random sample of (384) individuals. Subject to statistical analysis (324) individuals. **The most important results:** There is a statistically significant relationship at a level of significance less than ($\alpha \geq 0.05$) for the strategies of financing small and medium enterprises in reducing unemployment and poverty in light of the mediating role of digital transformation in the manufacturing sector. (Food products industry) from the perspective of workers. The study clarified project financing strategies, especially industrial projects, the concept of digital transformation, and ways to reduce unemployment and poverty in Egypt. It turns out that most small businesses are run by owners using trial and error methods. **The most important recommendations:** The most important recommendations: Supporting digital transformation in all production and

management systems through corrective steps to build the organizational culture of organizations towards digital transformation and customer orientation, especially in electronic transactions. Allow small and medium administrative levels to participate in planning financing systems and digital transformation procedures. Training workers in industrial organizations on digital transformation procedures to increase their skills in managing daily work situations and problems in order to increase their efficiency. Increasing women's labor participation in industrial organizations to support women's empowerment.

Key words: small and medium enterprises, reduce unemployment, poverty, digital transformation, Transformative Industries, Manufacture and packaging of food products.

١- المقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين بسبب دورها المحوري في عمليات الإنتاج والابتكار واستخدام التكنولوجيا المختلفة، وكذا ما تدره من دخول للأفراد والمنظمات، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول. كما أحدث النمو في الصناعة التحويلية ثورة في النظم الإنتاجية وبالتالي السلع والخدمات، وكانت التحولات الرقمية وظهور المنظمات ذات الإنتاج ذاتي الحركة والتي تقوم على الجمع بين الميكانيكا والإلكترونيات وغيرها من العناصر التي ساعدت على النمو والتقدم، مما أحدث طفرة في خطوط التجميع، وظهرت المواد والألات التي تعتمد على أجهزة الحاسب وغيرها. وأصبح التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسب يقللان كثيراً من الموارد الفاقدة والضائعة لعملية الإنتاج (دعاء، ٢٠٢٢)، لذلك يضطلع الاقتصاد الرقمي بدور كبير في رفع معدل التسارع والنمو للشركات الصغيرة لاسيما في ظل الأوبئة والكوارث ويتوجه رواد الأعمال نحو المنصات الرقمية للترويج والتعريف بمنتجاتهم وأعمالهم.

بين (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٩) أن سوق العمل المصري يعاني من اختلالات عديدة أهمها الاختلال بين العرض والطلب من العمل سواء في العدد أو المهارات، والاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية، والنوعي بين الذكور والإناث، بجانب الاختلال بين الأجور والإنتاجية، حيث تبنت مصر سياسات متلاحقة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة، وذلك في محاولة للحد من البطالة والفقر، وتحقيق الرفاهية للمجتمع، لذلك تسعى الدراسة الحالية لبيان دور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي وذلك بدراسة لعدة منظمات في قطاع الصناعات التحويلية في مصر.

٢- مشكلة الدراسة:

تبين الدراسات السابقة واستقراء موضوع الدراسة أن السوق المصري يعاني اختلالات عديدة منها؛ العرض والطلب لعنصر العمل (عدد العاملين أو مهاراتهم، قطاعات التشغيل للمنتجات، الاختلاف الجنسي أو النوعي، الأجور والإنتاجية،...غير ذلك)، كما تبين من خلال زيارة الباحث الميدانية للمنظمات (محل الدراسة) وإيضاحات بعض المسئولين التنفيذيين والعاملين بها؛ أن هناك فهما محدودًا لمفهوم التحول الرقمي وأبعاده لدعم النشاط الإنتاجي، ودور ذلك في الحد من الفقر والبطالة ودور استراتيجيات التمويل في ذلك، لكل ما سبق وغيره: تسعى الدراسة الحالية لبيان دور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي بعدة منظمات في قطاع الصناعات التحويلية في مجال صناعة الأغذية، كما تعمل الدراسة الحالية على تحديد مدى معرفة القطاع الصناعي لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة للحد من البطالة والفقر في ظل التحول الرقمي، **وبذلك تكمن مشكلة الدراسة في ضعف إدراك المنظمات بقطاع الصناعات التحويلية: صناعة وتعبئة المواد الغذائية في مصر (محل الدراسة) لأهمية دور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي الجيد وبيان العلاقة بين أبعاد تلك المتغيرات.**

٣- أهداف الدراسة:

هناك عدة أهداف أساسية تسعى الدراسة أن تحقيقها أهمها:

أ- التعرف على دور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الحد من البطالة والفقر في ظل إجراءات التحول الرقمي الجيد بمنظمات صناعة وتعبئة المواد الغذائية في مصر.

ب- تحديد استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة بصناعة المواد الغذائية.

ج- تحديد أبعاد الحد من البطالة والفقر وتحسين المستوى المعيشي في مصر.

د- تحديد أبعاد التحول الرقمي في صناعة المواد الغذائية.

هـ- التعرف على مدى فاعلية وكفاءة استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة وتعبئة المواد الغذائية في مصر، ودورها في الحد من البطالة والفقر وتحسين المستوى المعيشي.

٤- فرضيات الدراسة:

يهدف الفرض الرئيس للدراسة بيان مدى وجود دور لتبني منظمات صناعة وتعبئة المواد الغذائية بمصر لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي الجيد. وقد تم صياغة الفرض الرئيسي كالتالي: "من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية < ($\alpha \geq 0.05$) لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي الجيد بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين. ومنها فرضيات أخرى فرعية للدراسة يتم عرضها من خلال الفرضيات التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، في الحد من البطالة والفقر بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين.

– الفرضية الفرعية الثانية: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، في التحول الرقمي بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين.

– الفرضية الفرعية الثالثة: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) بين الحد من البطالة والفقر، واستخدام التحول الرقمي بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين.

٥- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية، كما يلي:

أ- المنهج الاستقرائي: حيث يتم دراسة واستقراء بعض الدراسات السابقة والمراجع التي تتناول الموضوعات النظرية (الإدارية والفنية) المتعلقة بموضوع الدراسة وأبعادها المختلفة، وكيف يمكن الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

ب- المنهج الاستنباطي: حيث يعتمد على التفكير المنطقي واستنتاج دور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الحد من البطالة والفقر في ظل إجراءات التحول الرقمي الجيد بمنظمات صناعة وتعبئة المواد الغذائية في مصر.

٦- **حدود الدراسة:**

سعت الدراسة لتبين مدى توافر مستلزمات وأبعاد استخدام استراتيجيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي بالتطبيق على قطاع الصناعات التحويلية في مصر، ونتيجة للتوجه نحو الرقمنة قدم الباحث الاستبانة وتلقي الإجابات عليها، عن طريق المقابلات الشخصية، البريد الإلكتروني، لذا كانت حدود الدراسة كالتالي:

أ- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية على مصانع وشركات صناعة وتعبئة المواد الغذائية في مصر حيث نفذت بالمناطق الصناعية بمدن (بدر، مدينة ٦أكتوبر، مدينة العبور).

ب- **الحدود الزمنية:** تم تجميع بيانات الدراسة خلال الفترة من أول يونية٢٠٢٢ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢م

ج- **حدود موضوعية:** اقتصرت أداة جميع البيانات على قائمة الاستقصاء، وتكونت وحدة المعاينة من الإداريين والعاملين بتلك المنشأت.

٧- الدراسات السابقة:

يقدم الباحث الدراسات السابقة طبقًا لمتغيرات الدراسة كما يلي:

أ- المتغير المستقل: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

(١) **دراسة (Alqam, et al, 2020):** بينت استكشاف وتأثيرات الثورة الصناعية (٠,٤) على الشركات الصغيرة والمتوسطة بالشرق الأوسط؛ فقدمت التطور الصناعي منذ عام ١٧٨٤ حتى الثورة الصناعية (٠,٤)، واستخدمت مفهوم إنترنت الأشياء، وبينت القوى الدافعة للصناعات المستخدمة بتلك الشركات. استعرضت مفاهيم: الثورة الصناعية (٠,٤) وتأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم التحول الرقمي، وأوصت بضرورة تعديل هياكل الشركات لتتناسب مع ظروف المنافسة المستقبلية، إجراء التطوير بالصناعات طبقًا للتقنيات الصناعية (٠,٤)، ضرورة إشراك العاملين في اتخاذ القرارات.

(٢) **دراسة (Eton, et al, 2021)** هدفت بيان مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وتحديد التحديات المؤثرة على المشاريع الصغيرة، بيان كيفية دعم الشمول المالي لنمو تلك المشاريع، وتأسيس العلاقة بين المؤسسات المالية. شمول ونموها. استخدمت التصميم الوصفي واستكماله بالإحصاءات الاستنتاجية. كشفت أن الشمول المالي مهم لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. أن تكلفة الحصول على الخدمات المالية مرتفعة، صعوبة استخدام بعض الخدمات المالية لتكلفتها ومخاطرها العالية، مثل الاقتراض طويل الأجل، توصي باستمرار توعية الجمهور بالخدمات المالية المتاحة بخلاف الخدمات الائتمانية، على استخدام الخدمات المالية الرقمية مع تجنب المخاطر، خفض تكلفة

رأس المال لتشجيع الاقتراض، يجب على الشركات الصغيرة والمتوسطة إنتاج سلع قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء.

(٣) **دراسة (العرب، ٢٠٢٢):** بينت أن المجتمع الفلسطيني يعاني مشكلة الفقر وارتفاع نسبة البطالة، كغيرة من المجتمعات النامية، نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي، وأثر ذلك على مستوى معيشة المرأة الفلسطينية الريف، مما حدي ببعض المؤسسات الأهلية أن تبنى برامج لتحسين وضع النساء الفلسطينيات في الريف، حيث هدفت إظهار أثر تمويل المشروعات الصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وتحديدًا النساء في الريف بجنوب الخليل، وملاحظة أثر تمويلها على تحسين مستوى المعيشة كهدف اجتماعي وتنموي، توجيه نظر الحكومة لضرورة دعم تلك المشروعات لما لها من فائدة في تحسين الظروف المعيشية. كانت أهم النتائج: أن تمويل المشروعات الصغيرة يساهم في رفع مستوى دخل الفئات الفقيرة، ورفع المستوى الصحي والتعليمي للأسر، كما يساهم في زيادة رأس المال وبالتالي يؤدي إلى توسيع المشروع وكبر حجمه في المستقبل.

(٤) **دراسة (Song, et al,2022)** تتميز بأهمية بيئات الأعمال للمؤسسات التقنية الصغيرة والمتوسطة الحجم(SMEs) ، تبحث العلاقة بين بيئات العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي وخيارات تمويل الشركات الصغيرة في فيتنام. اعتبرت نظرية الوكالة قاعدة نظرية لشرح كيفية تأثير عدم تناسق المعلومات بين تلك الشركات والمقرضين على خيارات التمويل، ويشمل التأثيرات على بيئة الأعمال ونمو الناتج المحلي الإجمالي. تم تحليل بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال والبنك الدولي. أهم النتائج أن الضريبي في الغالب يعزز خيار الائتمان الرسمي، ويقلل من اختيار الائتمان غير الرسمي؛ مما يدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الرسمي وغير الرسمي) في إطار البنية التحتية المالية آثارًا كبيرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تعرضت الدراسة كذلك لتأثير عدم تناسق المعلومات وتوفرها على خيارات التمويل. والآثار الإيجابية والسلبية على أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ب- المتغير التابع: الحد من البطالة والفقر:

(١) دراسة (مصطفي، ٢٠٢٠) تناولت العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (٢٠١٧ـ ٢٠١٨) / (١٩٩٩ـ ٢٠٠٠)، هدفت التعرف على حجم مشكلة الفقر بمصر وأبعادها، دارسة محددات مشكلة الفقر وأسباب تفاقمها، تقويم السياسات والإجراءات المطبقة لتخفيف حدة المشكلة، وتوصلت أن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة يرجع لتطبيق إصلاحات اقتصادية ضرورية (تحرير سعر الصرف، رفع أسعار الفائدة الأساسية، ...)، اتضح وجود علاقة بين معدل الفقر ومعدل التضخم (طردية) وذلك من استقراء أرقام النمو السكاني ومعدلات الفقر، حيث شهدت فترة الدراسة تصاعد معدلات نمو السكان وصاحبها ارتفاع معدلات الفقر، وأوصت بتوفير نمو احتوائي عند مستويات تسمح بنمو معقول في الاستهلاك العائلي بما يضمن عدم استمرار وقوع الفئات الضعيفة في دائرة الفقر، العمل على توفير الحماية الاجتماعية للفقراء بما يعزز قدراتهم للدخول لسوق العمل، مع تقليل التفاوتات في توزيع الدخل من خلال توفير فرص عمل منتجة.

(٢) **دراسة (عمارة، ٢٠٢١)** هدفت بيان تأثير انتشار جائحة كورونا على معدلات البطالة حيث تساعد صانعي السياسة على احتواء الأزمة والحد من آثارها السلبية لمتغيرات الاقتصاد الكلي، ومستوى التشغيل. عرضت لمفاهيم جائحة كورونا، ثم تحليل لدراسات تناولت التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا وبعض الأوبئة السابقة. استعرضت أوضاع البطالة في مصر أثناء الجائحة، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، ومنهج اختبار الحدود للتكامل المشترك لتقدير تأثير الجائحة على البطالة في مصر واستعانت بمؤشر تقريبي لهذه الجائحة (وباء السل سابقًا)، نظراً لتوافر سلسلة البيانات الخاصة به في الفترة من (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٨). وأوضحت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الوباء والبطالة في الأجل القصير، بمعنى أن حدوث الإصابات أو زيادتها يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. ويرجع ذلك لإصابة بعض العمال بالمرض، وتسريح الكثير

منهم بسبب إغلاق المنشآت خوفاً من انتشار العدوى وانكماش الطلب وتراجع الإنتاج ومن ثم التشغيل. وفيما يتعلّق بالأجل الطويل، يصبح تأثير الوباء غير معنوي، وقد يرجع ذلك لانحسار المرض وبدء التوصّل إلى العلاجات الملائمة.

(٣) **دراسة (Mehry, et al, 2021)** تناولت تأثير الإدماج المالي على معدل البطالة في البلدان النامية، فبينت أن الشمول المالي يعد محور صنع السياسات الاقتصادية، كما يعني زيادة إمكانية وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية الرسمية سواء على المستوى الفردي أو مستوى المنظمات، هدفت الدراسة بناء مؤشر جديد للشمول المالي لعدد ٤٣ دولة نامية بناءًا على نهج متعدد الأبعاد، باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) باستخدام أبعاد هي: الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها، تطبيق نظام ديناميكي لإجراء تقييم تجريبي لتأثير الشمول المالي على معدل البطالة في ٣٥ دولة نامية لفترة (٢٠٠٩ـ ٢٠١٨). أثبتت الدراسة أن الشمول المالي له تأثير على خفض معدل البطالة في البلدان النامية. حيث أشارت النتائج أن زيادة مستوى الشمول المالي بالبلدان النامية يقلل من معدل البطالة. أن مستوى التعليم ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي مؤشرات لها تأثير سلبي كبير على معدل البطالة.

(٤) **دراسة (Spulbar, et al, 2021)** بينت أن أحد الأهداف المنصوص عليها في جدول أعمال الأمم المتحدة هو القضاء على الفقر والبطالة، كما أن التطور التكنولوجي يساعد في القضاء على الفقر، وهدفت إلى إقامة علاقة بين معدل التطور التكنولوجي ومعدل الفقر لقياس التطور الرقمي للبلدان محل الدراسة، وقد تم إعداد دليل للتطور الرقمي بمراعاة مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات ونسبة عدد الفقراء، والتي لها أثر كبير في تشكيل السياسات الحكومية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية، استخدمت لقياس تأثير التطور الرقمي على الفقر نموذج الانحدار الذاتي لمتجه GMM لمجموعة بيانات مكونة من ٣٥ دولة للفترة (٢٠٠٥ ــ ٢٠١٨)، أهم النتائج: أن زيادة التنمية الرقمية يؤدي إلى تقليل عدد الفقراء، من خلال زيادة

للتكنولوجيا حيث يمكن البلدان من تقليل مستوى الفقر لديها، قامت الدراسة بتحليل طريقة تبني التنمية الرقمية للأداء الاقتصادي الأفضل خلال مواجهة جائحة COVID-19. تبين – من خلال تشجيع التنمية الرقمية واعتماد تقنيات جديدة – تمكين الدول للاستثمار في المأوى والسلع الأولية، حيث يعد أحد الطرق الأساسية لتطوير الاقتصاد؛ وكذلك الحصول على نتائج أفضل فيما يتعلق بالحد من الفقر من خلال زيادة التنمية الرقمية للدول.

ج- المتغير الوسيط: التحول الرقمي:

(١) **دراسة (الهويدي، ٢٠٢٢):** هدفت تحديد طبيعة وأهمية التحول الرقمي ودوره، في دعم ريادة الأعمال التنظيمية، وشملت على الإطار العام، والنظري للتحول الرقمي، وريادة الأعمال التنظيمية، والعلاقة بينهما، وأوضحت النتائج تلك العلاقة، وبينت أن ريادة الأعمال التنظيمية تنطوي لأبعاد: الابتكار لـ (المنتجات، الأسواق، العمليات، الأساليب التكنولوجية، الأساليب الإدارية- الاستراتيجيات)، استثمار الفرص داخل المنظمات، بناء مشروعات جديدة أو تنظيمات جديدة داخل المنظمات القائمة، تعدد مستويات أداء الأنشطة الريادية بـ (المنظمة -الأقسام- المستوى الوظيفي- المشروع)، توفير توليفات جديدة من الموارد داخل المنظمة، إعادة تجديد وبناء المنظمات القائمة، إتاحة الفرص للعاملين بالمنظمات لرفع مستوى القدرات الابتكارية والتنافسية للمنظمة وتحسين مستوى الربحية بها، مع ودعم المركز التنافسي للمنظمة في أسواق منتجاتها الحالية والمرتقبة.

(٢) **دراسة (شحادة، ٢٠٢٢):** هدفت المساهمة في بيان مفهوم التحول الرقمي ودوره في ظهور نماذج أعمال جديدة "ريادة الأعمال الرقمية"، استكشاف المفهوم الناشئ لريادة الأعمال الرقمية ومزاياها وتحدياتها، التعرف إلى أهمية التكنولوجيا الحديثة في تحفيز مناخ الريادة والإبداع، البحث في علاقة التحول الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوصلت إلى أن للتحول الرقمي أهمية للحكومات ومنظمات الأعمال، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، عبر رفع كفاءتها التشغيلية، وتحسين أدائها

التنظيمي، وتعزيز قدرتها التنافسية. بينت أنه في مجال التنمية المجتمعية والمستدامة فإن التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية أو القائمة على التكنولوجيا؛ يعتبران من أهم الآليات المستخدمة في تحريك عجلة التنمية المستدامة.

(٣) **دراسة (Teng, et al, 2022)** هدفت بيان دور التحول الرقمي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الحالية، من خلال خفض التكاليف وتحسين الكفاءة والابتكار للمنظمات، استخدمت بيانات التحويل الرقمي لـ ٣١٩ شركة صغيرة ومتوسطة الحجم مدرجة في أسواق شنغهاي وشنتشن الصينية من (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، تظهر النتائج أن التحول الرقمي يمكنه أن يعزز أداء الأعمال للمنظمات المختلفة على أساس تحسين العمليات والأعمال، كما أن التحول الرقمي للشركات المدرجة الصغيرة والمتوسطة الحجم له علاقة إيجابية مع الأداء التشغيلي وعلاقة متوسطة مع الابتكار، وعلاقة ثانوية مع الأداء المالي للشركات محل الدراسة لتعزيز التحول الرقمي، من السهل على الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسين أدائها التشغيلي من خلال الاستثمار في التحول الرقمي، أوصت بتعزيز التحول الرقمي في كافة الشركات الصغيرة والمتوسطة بكافة نشاطاتها، لأنها تساعد المنظمات على تحسين كفاءتها التشغيلية الداخلية؛ كما يمكنها تحسين الكفاءة المالية للمنظمة خلال الكفاءة المبتكرة، يمكن للمنظمة الاستمرار في التطور بشكل مطرد.

(٤) **دراسة (Mansur, et al,2023)** تهدف تحليل أداء القدرات الإنتاجية، وتوجه الأداء نحو السوق، وكذا الأداء المبتكر والإنتاجية والقدرة الإنتاجية التنافسية، والتوجه نحو السوق التنافسية والابتكار التنافسي. استخدمت البيانات الأولية من استبيان لعدد ١٨٧ مستجيبًا من الشركات الصغيرة غير الرسمية في مدينة (سورا بايا) كعينات. تم تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM). وتشير النتائج: أن هناك قدرة إنتاجية بشكل كبير للأداء، والتوجه السوقي وأنه لم يكن بشكل كبير للأداء، الابتكار وإنتاجية العمل لهما تأثير كبير على الأداء، القدرة الإنتاجية والتوجه السوقي والابتكار لهم تأثير كبير على القدرة

التنافسية، إنتاجية العمل لها تأثير كبير على القدرة التنافسية، للقدرات الإنتاجية تأثير كبير على القدرة التنافسية من خلال الأداء، التوجه السوقي ليس له تأثير على القدرة التنافسية من خلال الأداء.

د- التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من تقديم الدراسات السابقة أهمية استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي؛ وذلك إذا ما توفر الدعم وبيئة التطبيق المناسبة، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أهمية استراتيجيات الجيدة لتمويل المشروعات والتحول الرقمي، حيث يساعد ذلك على الحد من البطالة والفقر، لذلك اعتمدت الدراسة في بناء الأبعاد كالتالي: **المتغير المستقل:** "استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" بأبعاده **(حصص رأس المال، الاقتراض والائتمان التجاري، التمويل التأجيري)** وأيدتها دراسات (العرب،٢٠٢٢؛Eton, et al, 2021؛ Song, et al,2022) **والمتغير التابع:** "الحد من البطالة والفقر" بأبعاده **(الحد من البطالة، الحد من الفقر وتحسين الأداء المعيشي)** وأيدتها دراسات (مصطفي، ٢٠٢٠؛عمارة،٢٠٢١؛ Mehry, et al, 2021) **والمتغير الوسيط:** "التحول الرقمي" بأبعاده **(استراتيجية المنظمة، ثقافة المنظمة، البنية الأساسية والعمليات الميدانية)** وأيدتها دراسات (شحاته، ٢٠٢٢؛ الهويدي، ٢٠٢٢؛ Mansur, et al,2023) حيث أجريت الدراسات في بيئات مختلفة، وأنشطة متعددة، ولم تتطرق الدراسات التي عرضت بالدراسة لقطاع الصناعات التحويلية، وتنوعت متغيرات الدراسة جميعها، والأساليب المستخدمة في جمع تحليل البيانات. وعملت الدراسة الحالية على ربط استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالحد من البطالة والفقر في ظل التحول الرقمي، لذلك فهي امتداد لبعض الدراسات، كما لم تتناول الدراسات السابقة متغيرات الدراسة مجتمعة معًا بصورة مباشرة كما ما تناولته الدراسة الحالية.

٨- الإطار النظري:

لاقت فكرة استراتيجيات التمويل الصغير أو الميكرو رواجًا كبيرًا بعد النجاح الهائل الذي حققته هذه الفكرة في بعض الدول النامية، حيث أصبح التمويل للبدء بمشروع صغير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي حرصت كثير من الدول على وضعها في خططها الاستراتيجية كأسلوب عمل للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة **(Eton, et al, 2021)**، كما أن قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر وغيرها من الدول الناهضة يعد محركًا رئيسًا للاقتصاد، حيث هو أحد المجالات الأسرع نموًا والتي تعزز من النمو الاقتصادي، كما تلعب دورًا مهما في بناء فرص العمل للسوق، وتعد من أهم العوامل التي تركز عليها الحكومات للمساعدة في تعزيز اقتصادها وتحقيق أهداف التنمية الإقليمية المستدامة **(العرب،٢٠٢٢)**.

وبين **(حوتية، ٢٠١٨)** أن الاقتصاد الرقمي يعد نشاط قائم على جلب التكنولوجيا إلى العمل من خلال التحول من النموذج التقليدي إلى نمط جديد مرقمن، يُمكن من تطوير الأعمال للحصول على مزايا ومكاسب سوقية تدعم الإنتاج والسوق معًا خاصة في ظل الأزمات والأوبئة. لذلك تتناول الدراسة استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة والفقر مع استخدام الدول للرقمنة والتحولات الرقمية للمشروعات، ويتم تناول الإطار النظري لتلك الدراسة في ثلاث محاور رئيسة كالتالي:

أ- المتغير المستقل: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يرى كثير من الاقتصاديين في العالم أن تطور المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية دول العالم الثالث بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتمامًا متزايدًا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة للتمويل من خلال عدة قطاعات تمويلية.

قدم (**عباس**، ٢٠٢٠) أن البنك المركزي المصري يعرف الشركات الصغيرة والمتوسطة طبقًا لتكلفة رأس المال، بأن الشركات الصغيرة رأس مالها من (مليون حتى ٥٠ مليون جنيه)، وبالنسبة للشركات المتوسطة من (٥٠ حتى ٢٠٠مليون جنيه)، وبالنسبة للشركات المطلوب تأسيسها فإن الشركات الصغيرة يجب أن يكون رأس مالها عند التأسيس من (٥٠ألف حتى أقل من ٥مليون للشركات الصناعية، وحتى ٣ مليون للشركات غير الصناعية) وبالنسبة للشركات المتوسطة من (٥ مليون حتى ١٥مليون) للشركات الصناعية ومن (٣مليون حتى ٥مليون) للشركات غير الصناعية.

بين (**العرب**، ٢٠٢٢) أن المشروعات الصغيرة تعد من دعائم الاقتصاد في أي دولة نامية، فالمشروعات الصغيرة تساعد الدولة النامية على التخلص من مشاكل عديدة أهمها مشكلة البطالة والفقر، فعملت العديد من الدول النامية على تشجيع هذه المشروعات الصغيرة وأعطتها الأهمية ووفرت لها فرص العمل والتمويل اللازم لإقامتها، وتحديدًا عن طريق المؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال تمويل المشاريع الصغيرة للنساء في قطاعات مختلفة.

ونظرا لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع عمل الصناعات الصغيرة وخاصة بعد إن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، خصوصا على المستويات الفردية، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيادي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالًا واسعًا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على الدولة في توفير فرص العمل(**Alqam, et al, 2020**) .

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص، لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة. فكان لابد من توفير الدعم بمختلف

أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظرا لأهميتها، وحتى تتخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة آلا وهي عدم قدرة أصحابها على توفر التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات **(Eton, et al, 2021)** .

وبين **(حوتية، ٢٠١٨)** أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد العمود الفقاري للاقتصاد المصري، فهناك ما يقرب من ٣.٧٤ مليون شركة، حيث تمثل ٤٤.٦٪ من إجمالي المؤسسات بالقطاع الخاص الرسمي. وتزخر العديد من الأدبيات الاقتصادية بتعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتختلف باختلاف الدول، حيث لا يوجد تعريف شامل له، ذلك أنه يحمل العديد من التساؤلات منها (نوع المشروع، الحد الأدنى لعدد العاملين، توزيع منتجات المشروع، شكل الإدارة والتنظيم، حجم رأس المال، ...غير ذلك)، وقد بين **(العرب، ٢٠٢٢)** أن معظم تلك التعريفات تدور في نطاق أنه مشروع يتملكه شخص أو عدة أشخاص؛ وبالتالي استثماراته محدودة كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض مثل (أراضي . مباني . معدات). وعلى المستوى التكنولوجي؛ فنظرًا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع غالبًا ما يكون المستوى التكنولوجي غير متقدم نسبيا، ويتسم بمحدودية الألآت؛ فغالبًا ما تكون يدوية تعتمد على مهارة العمال، وأن من أهم معايير تصنيف المشروعات هو عدد العاملين بها.

خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر:

بين معهد جورجيا التقني أن هناك حوالي ٧٥ تعريفا للمشروعات الصغيرة تبعًا لحجم المشروع، رأس المال، عدد العاملين، طبيعة الإدارة إذا كانت بواسطة المالكين أو متخصصين، أو حسب إيراداته السنوية، تم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة طبقا للتقرير الوطني للتنمية البشرية بأنها تلك التي تشغل أقل من ١٠٠ موظف، لذلك فهي كل نشاط لإنتاج سلع أو خدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر **(Eton, et al, 2021)**.

وقدم **(المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٩)** أنه بالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مكونا مهما في الاقتصاد العالمي، إلا أنها لا تتلقى الدعم الكافي، غير أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٠٪ من حجم المشروعات، وتوفر ما يقرب من ٧٥٪ من فرص العمل. وتشير دراسة **(عباس،٢٠٢٠)** أشارت إلى حاجة هذا القطاع إلى النمو والتوسع من خلال الدعم المؤسسي والحكومي المتناسق، حيث أنها مهمة لنمو فرص العمل وأحد مفاتيح التحول الاقتصادي نحو المستقبل والجدول رقم (١) يوضح الكيانات المؤسسية القائمة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

جدول رقم (١) الكيانات المؤسسية القائمة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

الكيان المؤسسي	الغرض من إنشاؤه
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	تعزيز مناخ الاستثمار وتسهيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء نافذة واحدة توفر مجموعة واسعة من الخدمات للشركات الناشئة.
هيئة التنمية الصناعية	المساعدة والتوجيه فيما يتعلق بإجراءات التأسيس وخطط التسجيل المتاحة للمستثمرين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.
هيئة الرقابة المالية المصرية	ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تأسيس شركات التمويل الأصغر التي تقدم منتجات وخدمات إلى القطاع.
البنك المركزي المصري	خلق حوافز للبنوك لإقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
المعهد المصرفي المصري	توفير مجموعة واسعة من خدمات بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي بين رواد الأعمال حول طرق ومعايير الحصول على التمويل.
الصندوق الاجتماعي للتنمية	توفير شبكة أمان لحماية الفئات المستضعفة من الآثار الضارة للبرامج الاقتصادية وتعزيز تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

المصدر: عباس، جيهان عبد السلام (٢٠٢٠) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، ص٢٧.

كما قدم **(العرب،٢٠٢٢)** أن المشروعات الصغيرة تعتبر جزء من منظورة المشروعات الكبيرة وتعتمد على نفس عناصرها إلا أنها تعتبر أصغر من حيث حجم رأس المال وعدد العمليات التي تجرى على منتجاتها ونوع التكنولوجيا المستخدمة وعدد العمال وتتميز بالخصائص التالية:

- **خصائص اقتصادية:** قدرتها على توفير فرص عمل كبيرة وإمكانية ارتباطها بغيرها من المشروعات المتوسطة والكبيرة كمشروعات مغذية لها بمكوناتها، كما تستطيع تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .حيث تمتلك من عناصر النجاح ما يمكنه من التفوق في بعض المجالات وعلى الأخص في الأنشطة التي تناسب الإنتاج الصغير أو تلك المشروعات التي تعتمد على مهارة يدوية.
- **خصائص اجتماعية:** من خلال ما توفره من فرص عمل وعنصر رأس المال وهو عنصر نادر بالبلاد النامية، فهي الأقدر على استغلال الموارد النادرة بكفاءة أكبر.
- **خصائص إدارية:**
  - عادة يدير المشروع مالكه، وتتأثر القرارات الإدارية بخصائصه الشخصية.
  - في الغالب يتخذ شكل قانوني فردي أو تضامني.
  - يسهل عملية تغيير نشاطه لما يتمتع به من مرونة.
  - مصادر تمويل المشروع المتاحة محدودة والبدائل المطروحة قليلة.
  - عدم توافر الضمانات الكافية عند طلب التمويل من البنوك.
  - لا يحتاج لنظام إداري معقد وإن لزم إتباع عناصره بما يلاءم المشروع الصغير.

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال عدة مصادر وتتفق الدراسة مع دراسات **(العرب،٢٠٢٢؛ Song, et al,2022)** في مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

- **استخدام حصص رأس المال:** من مدخرات شخصية وغالبًا غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض العائلي وهذا أيضا مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح.
- **استخدام الاقتراض والائتمان التجاري:** ويتم من البنوك والمؤسسات المالية، وهي ترفض منح المشروع الصغير الائتمان للمخاطر المرتفعة المصاحبة لتمويله،

لذلك يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من تلك المشروعات، إن هذا التمويل لا يزيد عادة عن ٢٪ في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير، فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت ٢,٥-٣٪ من قيمة القرض مقابل ٠,٥٪، للقروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة، ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا الأمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية الاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من ٤٠٪. بينما الائتمان التجاري يعني أن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي، إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي .

- **التمويل التأجيري:** إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظرًا لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأصول الثابتة فقط.
- **السوق المالي:** وهذا المصدر محفوف بالمخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

ب- المتغير التابع: الحد من البطالة والفقر:

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على الإطلاق فالبطالة تعني أولاً افتقاد مصدر للدخل يضمن مواجهة متطلبات الحياة من مسكن وملبس وغذاء ولو في حدودها الدنيا، والتعطل يعني من ناحية أخرى افتقاد الأمل في المستقبل والثقة في المجتمع مما ينعكس في زيادة السلبية السياسية والانخراط في أنشطة متطرفة خارج الشرعية القانونية، والبطالة – بصفة أساسية – تعني إهدار طاقات المجتمع الاجتماعية المحتملة مما يزيد من قصور وسائل الإنتاج المادية في المستقبل(**العبد الله وأخرين، ٢٠١٧**) وقدم (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٢**) تعريف للمتعطلين بأنهم الأفراد من سن (١٥-٦٤سنة) والذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه.

وبين **(تقرير جهاز تنمية المشروعات، ٢٠٢٠)** أهمية المشروعات الصغيرة للاقتصاد المصري فهي توظف أقل من ٥٠ عاملاً، في حوالي ٩٩٪ من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل بالقطاع الخاص غير الزراعي، بحوالي عن ٨٠٪ من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة ٧٦٪ من العمالة (ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص تقريبًا، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي)، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز ٤٪ فقط مقارنة ٦٠٪ في الصين، ٥٦٪ في تايوان، ٧٠٪ في هونج كونج و٤٣٪ في كوريا.

وبين **(العبد الله وأخرين، ٢٠١٧)** أن الصناعات الصغيرة تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على بناء فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وبين **(Mehry, et al, 2021)** أن الدول المتقدمة تنبهت لأهمية الصناعات الصغيرة، فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤٪ من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغيرًا، وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠٪ من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠٪ من فرص العمل بدول الاتحاد.

المشروعات الصغيرة وعلاقتها بمشكلة البطالة :

البطالة من المشكلات التي نشأت من خلال عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال فترات زمنية متعددة، لذلك فهي تحتاج لعدة وسائل للتخلص –أو الحد– منها في إطار ملائم وواضح وقابل للتطبيق، لذلك بين (**Spulbar, et al, 2021**؛ **أحمد، ٢٠٢٢**) أن المشروعات الصغيرة تعد أحد العوامل التي يمكنها المساهمة في التصدي لهذه المشكلة؛ فمن خلالها يمكن تحقيق معدلات تنمية عالية، ويبين ذلك ما حققته عدة دول متقدمة ونامية عند استخدام المشروعات الصغيرة في علاج مساوئ البطالة، وخاصة عند توفير فرص عمل رغم ضعف رؤوس الأموال، مما يجعل المشروعات الصغيرة تركز على استخدام العنصر البشري (الأكثر توافرًا) ورؤوس الأموال (الأقل توافرًا) في أنشطة المشروعات الصغير.

مساهمة المشاريع الصغيرة في معالجة الفقر:

قدم (**Georg, 2015**؛ **عمارة، ٢٠٢١**) أن البطالة ظاهرة عالمية لها آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية، وتجتهد الدول لمواجهتها، ومن أهم أسبابها زيادة معدلات النمو السكاني في الدول النامية، وعدم ملاحقة النمو الاقتصادي لهذا النمو، بالإضافة لضعف المدخرات المحلية. وقدم (**مصطفي، ٢٠٢٠**) في مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر؛ أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بانتشارها جغرافيا بكافة المناطق، فهي بخالف المشروعات الكبيرة التي تصل إلى المناطق النائية والبعيدة، وغالبًا يكون السكان منتشرين أيضًا مما يدفعهم الى عدم الهجرة والعمل في المشروعات الكبيرة التي تؤمن لهم مصدر رزق مناسب وثابت.

مساهمة المشاريع في الحد من البطالة وتحسين الوضع المعيشي للأسر المستفيدة:

أضاف (**Fitri,2020**) أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة يشكل توجهًا قوميًا تتخذه الدول لبناء دور هام لتشغيل أعداد كبيرة من العمالة وبرؤوس الأموال التي يمكن تدبيرها أو الحصول عليها بصور بسيطة، حيث تشمل المشروعات الصغيرة الأنشطة الإنتاجية

والخدمية والاقتصادية المختلفة القادرة على إيجاد فرص عمل عديدة، وتعمل في أنشطة مختلفة سواء منتج أو خدمة نهائية، أو منتج وسيطًا أو مغذيًا لمشروعات أخرى كبيرة.

وقدم (**مصطفي**، ٢٠٢٠) أن معدلات البطالة المرتفعة هي انعكاسًا لتردي معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ولذلك فإن خفض البطالة وزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية هو أمر وثيق الصلة بسياسات حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تسعى الحكومة المصرية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ إلى دعم اقتصاد يتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، إلى جانب توفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ذلك باستهداف خفض معدل البطالة إلى ٥٪ (استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠١٥- ٢٠٣٠).

هـ- المتغير الوسيط: التحول الرقمي:

مفهوم التحول الرقمي:

قدم (**فرحات**، ٢٠٢٠؛ **عيد**، ٢٠٢١) أنه تطورت الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت للمؤسسات والجهات المختلفة، مثل خدمات الحوسبة السحابية، وخدمات الربط بين الأجهزة والعناصر المختلفة من خلال إنترنت الأشياء، وأخيرا التحول الرقمي، والذي يجمع في طياته كافة المفاهيم السابقة، بحيث يعبر عن كافة المعاملات التي تتم عبر التبادل الإلكتروني للبيانات. وتتعدد المفاهيم التي تناولت التحول الرقمي؛ حيث يمكن اعتباره نتيجة مجموعة من التقنيات الحديثة والتي تعمل بشكل متزامن مع بعضها، ومنها (الحواسب والذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، الأجهزة الذكية، وغيرها من التقنيات). والتحول الرقمي"عملية ضرورية للتغيرات الثقافية والتكنولوجية التي تحتاجها المنظمة للارتقاء لمستوى عملائها الرقميين". كما عرفه (**Janowski, 2015**) أنه استخدام التكنولوجيا في المنظمات الحكومية والعامة والخاصة.

ويمكن تعريف التحول الرقمي أنه الانتقال التدريجي للاعتماد على التقنيات والتطبيقات في تحقيق أهداف منظمات الأعمال في شتى العمليات الميدانية والإدارية بغرض تحقيق الأهداف بصورة أوضح وأسرع (**المطرف**، ٢٠٢٠)، وبين (**البلوشية وأخرين**،

٢٠٢٠) أن العديد من الدراسات تشير لعجز المنظمات على اختلافها وجمود قوالبها في مواجهة مطالب التحول الرقمي، وعدم قدرتها على تلبية احتياجاته الكمية والنوعية والمتنوعة لدى الأفراد؛ نظرا لزيادة التفاوت بين الحاجات الملحة والإمكانيات المتاحة.

التحول الرقمي ضرورة لتحسين كفاءة المنظمات:

بين (**المطرف**، ٢٠٢٠؛ **البلوشية وأخرين**، ٢٠٢٠) أن الرقمنة تعد بمثابة ثورة تقنية فاعلة، ليس بسبب التكنولوجيا، فالتكنولوجيا هي عامل تمكين للرقمنة، لكن السبب في أن الرقمنة فاعلة هو أن الرقمنة تشكل تغيير اجتماعي يعمل على تغيير الطريقة التي نقوم بها بالأشياء، وهذا شيء يحدث تأثيره على كل المستويات وفي جميع البلدان وجميع الاقتصادات وما إلى ذلك، ولن تكون الدول الغنية في القرن الحادي والعشرين هي الدول التي تحتوي على مواد خام ذات بنية تحتية وما إلى ذلك، وإنما ستكون البلدان الغنية في القرن الحادي والعشرين هي القادرة على مواجهة تحدي الرقمنة.

أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة لكافة المنظمات والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، حيث لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المنظمة بل هو برنامج شامل كامل، وأيضا كيفية تقديم الخدمات بطريقة تمس المنظمات وطريقة وأسلوب عملها داخليًا للجمهور المستهدف لكي تجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع (**عيد**، ٢٠٢١).

وقدم (**Trenkle,2020**؛ **الهويدي**، ٢٠٢٢) أن التحول الرقمي يعنى بكيفية استخدام التكنولوجيا داخل المنظمات والهيئات سواء الحكومية أو القطاع الخاص على حد سواء فهو يساعد على تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدم للعملاء الحاليين والمستهدفين لتلك الخدمات، فهو يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل المنظمة في كافة أقسامها وتسهيل الحصول عليها مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد، حيث أصبحت الضرورة ملحة أكثر مما مضى لتحول المنظمات رقميًا، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات التحول الرقمي في كافة مناحي الحياة سواء كانت متعلقة بالمعاملات

مع القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كانت تخص الأفراد. لذلك هناك ضغط واضح من كافة شرائح المجتمع على المنظمات والهيئات والمنظمات لتحسين خدماتها واتاحتها على كافة القنوات الرقمية.

أبعاد ومتطلبات التحول الرقمي:

قدمت عدة دراسات أبعاد متعددة لمتطلبات التحول الرقمي، فقدمت دراسات **(شديد، ٢٠٢١)** أبعاد التحول الرقمي وهي الأكثر طلباً وتأثيرًا في عمليات التحول الرقمي منه:

تحول استراتيجية المنظمة نحو التحول الرقمي:

للاستراتيجية مفاهيم متعددة منها أنها هي تلك القرارات التي تتناول علاقة المنظمة ببيئتها الخارجية، حيث تتسم عمليات اتخاذ القرارات بصفات عدم التأكد والنقص المعرفي، لذا تسعى الإدارة لتحقيق التكافؤ بين قراراتها والتغيرات البيئية لكافة الظروف البيئة (القانونية، السياسية، التكنولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية، المعرفية، ...) **(Janowski, 2015).**

بين **(Trenkle,2020؛ عيد، ٢٠٢١)** أن استراتيجية التحول الرقمي هي بمثابة خطة لتطوير كفاءات وقدرات المنظمات، ويجب أن تشمل استراتيجية التحول الرقمي الاتي:

- دعم الإدارة العليا لبرنامج التحول الرقمي وتوليد المعرفة ونشرها وتداولها.
- تشجيع مشاركة العاملين والعملاء في الإبداع والابتكار.
- تحديد مدى الفجوة الرقمية في المنظمات.
- رسم سياسات التحول الرقمي وتحديد المسؤوليات وإدارته ومراقبة ومراجعة النظام.
- بناء رؤية للتحول الرقمي لكل تخصص داخل المنظمة.

بناء الثقافة التنظيمية لدعم التحول الرقمي :

تمثل الثقافات حالة المجتمعات السائدة والمترسخة لدى الأفراد خلال فترات زمنية متلاحقة بحيث أصبحت تمثل السلوكيات التي تمارس داخل تلك المجتمعات، والمنظمات شأنها شأن مجتمعاتها في ذلك، حيث تمثل ثقافة المنظمة مجموعة القواعد والأسس والقيم والمفاهيم والعادات المشتركة بين جمهور المنظمة الداخلي والخارجي

(العاملين، والعملاء)، ويتم نقلها وتعليمها للأفراد عند التحاقهم بالمنظمة، أي أنها تتكون من القيم السائدة والمسيطرة التي تساعد في بناء التكامل بين أجزاء المنظمة وأيضًا علاقتها بالجمهور. والثقافة التنظيمية تعد من العوامل المشجعة للعاملين على تطـوير قدراتهم ومهاراتهم، ذلك من خلال بناء ثقافة تتسـم بـروح العمل والمشاركة بين العاملين بالمنظمة، فيتشارك الجميع بمجموعة من القيم والمعتقدات تحكم سلوكياتهم، ويعد تمسكهم بها يزيد من إخلاصهم وولائهم للمنظمة **(مشارقة، ٢٠١٥)**.

قدمت **(العميان، ٢٠١٣؛ George, 2010)** مفهوم الثقافة التنظيمية بأنها عنصرًا مهمًا في تكوين منظمات الأعمال، وتقوم بدور كبير في تطوير الفكر الإداري للمنظمة، حيث كل منظمة لها ثقافتها الخاصة، التي تعكس منظومة القيم والاتجاهات ومعايير سلوكها، فهي جزء من الثقافة العامة التي يتعلمها الفرد خلال عمله، وبين **(عبد الكريم، ٢٠١٧)** أنها مجموعة الرموز والمعتقدات والممارسات التي تم تطويرها من خلال التنظيم خلال الفترات الزمنية السابقة كما أنها السلوك المتوقع من أعضاء التنظيم.

تكوين البنية الأساسية والعمليات الميدانية لدعم التحول الرقمي:

قدم **(المطرف، ٢٠٢٠)** أن تنفيذ التحول الرقمي يتم بعمليات التمويل، ويحتاج لتحديث البنية التحتية والأساسية، بالإضافة لقيادة إدارية وعاملين تتعامل بكفاءة مع تكنولوجيا المعلومات، ولذلك لا بد من مراعاة (تطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة وعناصرها الإدارية بما يسمح بالتحول الرقمي، تدريب العاملين على التقنيات المختلفة التي تعتمد على النظم الرقمية، التحول في العمليات الإدارية والإشرافية من الشكل التقليدي للشكل الإلكتروني، الحصول على أحدث المعدات كالآلات والأجهزة الإلكترونية، ...).

و- الصناعات التحويلية في مصر:

بين **(العربي، وأخرين، ٢٠٢١)** بالشكل رقم (١) تطور الصناعات التحويلية المصرية لعام٢٠٢٠مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث انخفض عدد منشآت الصناعات التحويلية بنسبة ١٩.٥٩٪ ليصل إلى (٦٩٤٨منشأة) تعمل في (٤٢٣ صناعة) عام ٢٠٢٠مقارنة بـ (٨٦٤١منشأة) تعمل في (٤٧٢صناعة) عام ٢٠١٩، وتلاحظ وجود تركيز في إجمالي

المنشآت الصناعات خلال عام ٢٠٢٠، حيث بلغ عدد المنشآت الأكثر أهمية نسبية في (١٥) صناعة تحويلية ٢٠٨٠ منشأة بما يمثل ٢٩.٩٤٪ من إجمالي المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام ٢٠٢٠. كما تبين ارتفع إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية بمنشآت الصناعات التحويلية بنسبة ٧٧.٦٤٪ ليصل إلى ٢٤٠.٢٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٣٥.٢٢٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩ ويلاحظ وجود تركز في إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية لعدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية خلال عام ٢٠٢٠، حيث بلغ إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية لأكثر ١٥ صناعة أهمية نسبية ١٣١.٥٣٥ مليار جنيه بما يمثل ٥٤.٧٦٪ من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية عام ٢٠٢٠.

. أهم المؤشرات التحليلية للمشروعات الصغيرة والمتناهية في مصر لعام ٢٠٢٠:

بين (تقرير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة،٢٠٢٠) أن نسبة التمويل الموجه للذكور ٥٨٪ لعدد ٨٠,٥٩٥ قرض كما للإناث ٤٢٪ لعدد ٥٧,٤٨٠ قرض، كما بلغ تمويل القطاع التجاري ٣,١ مليار جنية بما يمثل ٧٠٪ من إجمالي نسبة التمويل، بينما القطاع الخدمي ٦٦٠ مليون جنية بما يمثل ١٥٪ من إجمالي نسبة التمويل، والقطاع الحيواني ٣٢٣.٦ مليون جنية بنسبة٧٪ والقطاع الصناعي ٢٩٣,٣مليون جنية بما يمثل ٧٪ من إجمالي نسبة التمويل، وتحتل الشريحة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة المرتبة الأولى من حيث التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة بإجمالي ١,٦مليار جنيه بما يمثل ٣٦٪ من إجمالي نسبة التمويل يليه الشريحة العمرية من ٤٠-٥٠ سنة بأجمالي ١.٢مليار جنية بنسبة ٣٢٪ من إجمالي نسبة التمويل.

الشكل رقم (١) تطور الصناعات التحويلية في مصر خلال عام ٢٠٢٠مقارنة بعام ٢٠١٩

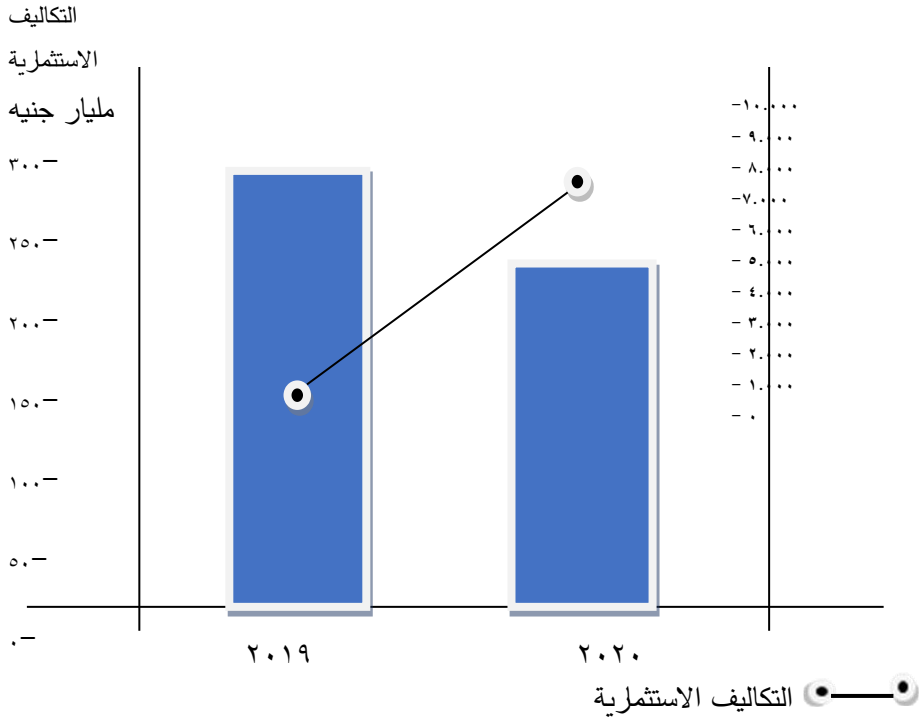

المصدر: العوبي وأخرين (٢٠٢١) تطور الصناعات التحويلية في مصر خلال عام ٢٠٢٠مقارنة بعام ٢٠١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التقرير الربع سنوي

٩- الدراسة الميدانية:

أ- **مجتمع وعينة الدراسة:** قدم (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصائي، ٢٠٢٢) أن الصناعات المصرية تتمتع بقدرات متميزة في عديد من الأنشطة، وخاصة في مجال صناعة وتعبئة المنتجات الغذائية، حيث بين عدد المنشآت الصناعية وجملة المشتغلين والإنتاج والأجور النقدية طبقا للأنشطة الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص لعام ٢٠١٩ كما يلي: عدد المنشأت التي تعمل في صناعة الأغذية بلغ **(٥٣٢)**

منشأة من جملة ٢٦٦٦منشأة صناعية في مصر بنسبة ١٩.٩٥٪، كما أن جملة المشتغلين في مجال صناعة الأغذية بلغ (**١٠١,٠٨٩**) فرد من إجمالي ٢٦٠,٥٩مليون فرد يعمل في مجال قطاع الصناعة المصري، ونظراً لكبر عدد المصانع والشركات التي تعمل في مجال الدراسة والعاملين بها فقد استقرت الدراسة على اختيار أكثر الشركات نشاطًا وفقًا لتقرير الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٥) بالجدول رقم (٢)، وقد اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة في اختيار العينة. وتم تحديد حجم عينة الدراسة باستخدام المعادلة التالية:

$$ss = \frac{z^2 * (p) * (1-p)}{c^2}$$

$$\text{حجم العينة} = \frac{(1.96)^2 \times \%50 \times (1-\%50)}{(\%5)^2}$$

حجم العينة= ٣٨٤ مفردة.

وقد وزعت استمارات الاستقصاء على المنظمات محل الدراسة، تكونت وحدة المعاينة من الإداريين والعاملين ببعض المنظمات بمناطق (المنطقة الصناعية بمدينة بدر، المنطقة الصناعية بمدينة ٦أكتوبر، المنطقة الصناعية بمدينة العبور) كما استخدمت الدراسة بعض الاستمارات عبر الاستبيان الإلكتروني وكانت كالتالي:

جدول رقم (٢) منظمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر محل الدراسة

المنظمة (شركة أو مصنع)	موقع المنظمة	حجم العينة	لم يسترد	المسترد	غير صالح للتحليل	صالح للتحليل
المتحدة للصناعات الغذائية / بياكو.	المنطقة الصناعية مدينة بدر	٢٥	١	٢٤	٢	٢٢
المركز الخليجي المصري /جولد أليكس.		٢٥	٤	٢١	٢	١٩
أصل الشمس لتصنيع الأسماك.		٢٥	٢	٢٣	١	٢٢
أفايما للتجارة والصناعة.		٢٥	١	٢٤	٣	٢١
الدولية لصناعة الأغذية.	المنطقة الصناعية مدينة ٦أكتوبر	٢٥	٣	٢٢	٢	٢٠
المصرية المتطور للمنتجات الزراعية.		٢٥	١	٢٤	٠	٢٤
الصناعات الغذائية العربية / دومتي.		٢٥	١	٢٤	١	٢٣
إيجيبت مان للصناعات الغذائية		٢٥	٢	٢٣	١	٢٢
أكتوبر للصناعات الغذائية/ نسله.		٢٥	٢	٢٣	٣	٢٠
الأندلس للصناعات الغذائية.	المنطقة الصناعية مدينة العبور	٢٥	٣	٢٢	٢	٢٠
الوفاق السعودي للصناعات الغذائية.		٢٥	١	٢٤	٤	٢٠
سيفتي مصر. الصناعات الغذائية المتخصصة.		٢٥	٣	٢٢	١	٢١
الدولية للصناعات الغذائية.		٢٥	٥	٢٠	٣	١٧
الاستبيان الإلكتروني	حسابات الإنترنت	٥٩	٠٠	٥٩	٦	٥٣
الإجمالي		٣٨٤	٢٩	٣٥٥	٣١	٣٢٤

المصدر: من إعداد الباحث

أ- **أدوات وطرق جمع البيانات:** وقد تم توزيع الاستبانة إلكترونياً، كما تم توزيعها بالمنظمات الصناعية محل الدراسة بالمناطق الصناعية بمدن (بدر، العبور، السادس من أكتوبر) وتم جمع البيانات الأولية بعد استلام المسترد (٣٥٥) استبانة، وبفحصها تبين عدم صلاحية (٣١) استبانة لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة. وقد تضمنت الاستبانة قسمين: اشتمل الأول على ثلاث محاور يمثل الأول المتغير المستقل: استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (حصص رأس المال، الاقتراض والائتمان التجاري، التمويل التأجيري) حيث تضمن على (١٥) عبارة موزعة على الأبعاد، وتمثل الثاني في المتغير التابع: الحد من البطالة والفقر بأبعاده (الحد من البطالة، الحد من الفقر وتحسين الأداء المعيشي) حيث تضمن على (١٠) عبارات موزع على الأبعاد، وتمثل الثالث

في المتغير الوسيط: التحول الرقمي بأبعاده (استراتيجية المنظمة، ثقافة المنظمة، البنية الأساسية والعمليات الميدانية) حيث تضمن على (١٥) عبارات موزع على الأبعاد، وقد تم الاعتماد على سلم لكارت الخماسي في الإجابة على التساؤلات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح. بنهاية القسم الأول، واشتمل القسم الثاني على البيانات الشخصية والوظيفية للمستقصين. وقد استعان الباحث في اختيار عبارات الاستبانة ومحاورها بدراسات (**المللي،٢٠١٥؛Eton, et al, 2021 ؛ Song, et al,2022؛ مصطفي، ٢٠٢٠؛Fitri ,2020 ؛ Mehry, et al, 2021؛ أمين، ٢٠١٨؛ Goerziga, et al,2018؛ Mansur, et al,2023**).

ب- اختبار الفرضيات:

(١) توصيف عينة الدراسة: قام الباحث بوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والجدول رقم (٣) يقدم خصائص عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٣) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الخصائص		العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٢٢٣	٦٨.٨٪
	أنثى	١٠١	٣١.٢٪
	الإجمالي	٣٢٤	١٠٠٪
السن أو العمر	أقل من ٢٥ سنة	٨١	٢٥,٠٠٪
	من ٢٥ إلى ٣٥ سنة	١٥٩	٤٩,٠٧٪
	من ٣٦ إلى ٤٥ سنة	١٩	٥,٨٦٪
	من ٤٦ إلى ٥٥ سنة	٤٥	١٣,٨٩٪
	أكثر من ٥٥ سنة	٢٠	٦,١٨٪
	الإجمالي	٣٢٤	١٠٠٪
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٧٦	٥٤,٣٢٪
	من ٦ إلى ١٠ سنوات	٨٨	٢٧,١٦٪
	من ١١ إلى ١٥ سنة	٤٣	١٣,٢٧٪
	أكثر من ١٥ سنة	١٧	٥,٢٥٪
	الإجمالي	٣٢٤	١٠٠٪
المؤهل العلمي أو طبيعة التعليم	دراسات عليا	١٠	٣,٠٩٪
	مؤهل عالي	١٢٠	٣٧.٠٤٪
	مؤهل متوسط	١٤٧	٤٥,٣٧٪
	مؤهل أقل من التعليم المتوسط	٤٧	١٤,٥٠٪
	الإجمالي	٣٢٤	١٠٠٪

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج إجابات القسم الثاني من قائمة الاستبانة الميدانية.

يتبين من الجدول رقم (٣) أن عينة الدراسة تمثل كافة المراحل العمرية، وأن نسبة كبيرة من مفردات العينة تتراوح أعمارها من ٢٥– ٣٥ سنة، وغالبيتهم من الذكور، وأن أغلب المستوى التعليمي يتمثل في الحاصلين على المؤهلات العليا والمتوسطة، مما يتضح معه أن معظم العاملين بقطاع صناعة وتعبئة المواد الغذائية على دراية كافية بأهمية مفاهيم استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة والفقر والتحول الرقمي ودور العلاقات بين المتغيرات الثلاثة بالتطبيق على صناعة وتعبئة المواد الغذائية بمصر، ويرجع ذلك لارتفاع المستوى التعليمي وخلفياتهم الثقافية المترتبة على ذلك. ومما سبق يتبين أن خصائص عينة الدراسة متمشية مع المنطق، ومع التوزيع الطبيعي، ومتناسبة مع خصائص مجتمع الدراسة، مما يجعل العينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

(٢) توصيف متغيرات الدراسة:

(أ) صدق وثبات الاستبانة: استخدمت الدراسة معامل (ألفا كرونباخ) لحساب ثبات قائمة الاستبانة، **وذلك** لتقييم اعتمادية مجموعة العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة، حيث تحصلت على قيمة معامل ألفا لكل محور على حدة، والاستبانة ككل من خلال الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) معامل الثبات والصدق لعينة الدراسة

م	عنوان المحور	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المجموعة الأولى: استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة				
١	حصص ومكونات رأس المال للمنظمة	١إلى٥	٠.٧٣	٠.٨٥
٢	الاقتراض والائتمان التجاري	٦إلى ١٠	٠.٧١	٠.٧٧
٣	التمويل التأجيري	١١إلى ١٥	٠.٨٠	٠.٧١
المجموعة الثانية: الحد من البطالة والفقر				
١	الحد من البطالة	١٦إلى ٢٠	٠.٨٢	٠.٧٦
٢	الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي	٢١إلى ٢٥	٠.٧٩	٠.٨٩
المجموعة الثالثة: التحول الرقمي				
١	استراتيجية المنظمة	٢٦إلى ٣٠	٠.٨٧	٠.٧٣
٢	ثقافة المنظمة	٣١إلى ٣٥	٠.٧٨	٠.٧٧
٣	البنية الأساسية والعمليات الميدانية	٣٦إلى ٤٠	٠.٧٣	٠.٨١

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج التحليل الإحصائي

وتوضح نتائج الجدول رقم (٤) أن جميع قيم معاملات الثبات والصدق بين عبارات الاستبيان ومحاوره تراوحت بين (٠,٧١-٠,٨٩) وجميعها موجبة ويفسر ذلك وجود علاقة ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين إجابات العينة من العاملين بالمنظمات محل الدراسة على كل فقرة، وذلك يدل على صدق المحتوى لفقرات ومحاور استبانة الدراسة، حيث هناك صدق لاتساق الفقرة مع محورها وصدق لاتساق المحور مع الاستبانة ككل لقياس مدى ثبات أداة الدراسة. كما أن معاملات الثبات لمحاور استبانة الدراسة مرتفعة، والفقرات المكونة للاستبانة تعطي نتائج مستقرة، وثابتة ولا تتغير في حالة إعادة تطبيقها على عينة من العاملين مرة أخرى، وبالتالي توجد طمأنينة تجاه تحليل بيانات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة.

(ب) **تحليل البيانات:** (المقاييس الإحصائية الوصفية لمحاور الاستبانة): تم استخدام مقياس لكرت الخماسي للإجابة على بنود الاستبانة باعتبارها أكثر المقاييس شيوعًا في البحوث الاجتماعية والأنسب لأسئلة الاختيار من متعدد، وقد تدرجت الإجابة على عبارات المقياس، كما تم استخدام مقياس المتوسط والانحراف المعياري، بالجدول رقم (٥) لكل بعد من عناصر الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٥): مقياس المتوسط والانحراف المعياري لعناصر الاستبانة

المحور الأول: استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	المتوسط	الانحراف	الترتيب
حصص ومكونات رأس المال للمنظمة:			
رأس مال المنظمة يتكون من أموال مجموعة شركاء.	٢,٧٩	١,٢٤	٥
يعتمد تمويل المنظمة على الأسهم الممتازة والعادية والأرباح المحتجزة.	٣,١٥	١,١٧	١
تحتفظ المنظمة بأموال لمجابهة الالتزامات العاجلة والقريبة.	٢,٩٩	١,٢٠	٣
تعتمد المنظمة على رأس مال كافي للعمليات الإنتاجية المطلوبة.	٢,٨٣	١,٢٢	٤
تستخدم المنظمة مصادر تمويل متوسطة وطويلة الأجل.	٣	١,١٩	٢
الاقتراض والائتمان التجاري:			
تعتمد المنظمة للتمويل لإنتاجها على القروض الممنوحة من المؤسسات المالية.	٣,٣٨	١,١١	٣
القروض التي تحصل عليها المنظمة في الغالب قروض قصيرة الأجل.	٣,٤٤	١,٠٤	٢
تطرح المنظمة سندات خاصة بها يتم تداولها بالبورصة المصرية.	٣,٧٨	٠,٨٩	١
القروض التي تحصل عليها المنظمة عادة قروض متوسطة وطويلة الأجل.	٣,١٤	١,٢١	٤

الضمانات المطلوبة للاقتراض تصعب من تنفيذ عمليات الاقتراض.	٢,٤٠	١,٠٩	٥
التمويل التأجيري:			
التأجير التمويلي من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل بالمنظمة.	٢,٨٤	١,٠٣	٥
الأصول المالية المؤجرة تغطي التكاليف المطلوبة لها.	٣,١١	٠,٩٤	٢
التأجير التمويلي للمعدات والألات تقوم به المنظمة للتخفيف من أعباء التمويل.	٢,٩٩	٠,٩٩	٤
تعتمد المنظمة في إنتاجها بصور أكبر على تأجير المعدات والألات.	٣,٢٣	٠,٨٩	١
يساعد التأجير التمويل على توفير السيولة النقدية للمنظمة.	٣,٠٣	٠,٩٧	٣
متوسط استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة = ٣,٥٣	* النتيجة موافقة		
المحور الثاني: الحد من البطالة والفقر			
الحد من البطالة:			
تساهم المنظمة في توفير فرص عمل مناسبة لإمكانياتي.	٢,٧٩	١,٢٤	٥
تقوم المنظمة بتدريبي بصفة مستمرة على التقنيات الحديثة لتنمية قدراتي.	٣,١٥	١,١٧	١
أرضى عن الوظيفة التي أشغلها بالمنظمة.	٢,٩٩	١,٢٠	٣
تقوم المنظمة بإيجاد آليات وأساليب إبداعية ومبتكرة لاستقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي والمحافظة عليهم.	٢,٨٣	١,٢٢	٤
مناخ العمل (علاقات العمل) بالمنظمة يجعلني متمسك بالبقاء بالمنظمة.	٣	١,١٩	٢
الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي:			
القوانين التي تصدرها الدولة الخاصة بالصناعة ثابتة وغير متغيرة بصفة مستمرة	٣,٥١	١,٠٨	٣
تستخدم المنظمة كافة الموارد الخارجية بصورة جيدة تساعد على تحقيق الأهداف.	٣,٢٥	١,١٤	٤
تحتل المنظمة جزء كبير من السوق (الحصة السوقية للمنظمة جيدة).	٣,٨١	١,٠١	١
السياسات والإجراءات الحكومية تؤثر بإيجابية على أداء المنظمة.	٣,٢٤	١,١٤	٥
أداء الموردين والممولين والوسطاء جيد ويساعد في تحسين أداء المنظمة.	٣,٥٩	١,٠٥	٢
متوسط الحد من البطالة والفقر = ٣,٧٩	* النتيجة موافقة		
المحور الثالث: التحول الرقمي			
استراتيجية المنظمة:			
هناك تأييد ودعم من إدارة المنظمة لبرنامج التحول الرقمي وتوليد المعرفة ونشرها وتداولها.	٣,٤٠	١	٣
منتجات المنظمة تعتمد غالباً على الأنشطة الإلكترونية.	٣,٥٩	١,٣٢	١
تحدد المنظمة سياسات التحول الرقمي وتحدد المسؤوليات والنظم الداخلية بها.	٣,٤٧	١,٣٧	٢
تقوم المنظمة بالتخطيط لتطوير وإعداد القيادات ورفع مستواهم للتحول الرقمي.	٣,٠٩	١,٠٨	٤
تتم مشاركة العاملين بالمنظمة في الإبداع والابتكار.	٣,٠٥	١.٠٩	٥
ثقافة المنظمة:			
تبني المنظمة ثقافتها التنظيمية على النظم الرقمية لعلاقات العمل.	٣,٣٥	٠,٩٩	٤
تقوم المنظمة بدعم ثقافة تحسين المستوى المعيشي للعاملين للحد من الفقر.	٣,٥١	٠,٩٥	٢
نظم الأجور والترقي والحوافز تعتمد على النظم الالكترونية الرقمية	٣,٤٦	١,٢١	٣

تهتم المنظمة بنشر ثقافة الاهتمام بالعملاء بين العاملين.	٣,٨٧	١,١١	١
تعرض المنظمة عبارات خاصة بثقافاتها بأماكن واضحة في المنظمة.	٣,٢١	١,٢٦	٥
البنية الأساسية والعمليات الميدانية:			
تتبع المنظمة أنظمة إنتاج للسلع والخدمات إلكترونيًا.	٣,٩٥	٠,٩١	١
تهتم المنظمة ببيئة العمل الداخلية من مستلزمات فنية وتقنية تعتمد على النظم الرقمية.	٣,٨٢	١,٢٢	٣
النظم الرقمية التي تتبعها المنظمة تحسن من مستوى أداء العاملين.	٣,٩٠	١,١٩	٢
يوجد للمنظمة التي اعمل بها موقع إلكتروني.	٣,٦٢	١,٣١	٥
يشمل التدريب الذي تتبعه المنظمة أنشطة التحول الرقمي.	٣,٧٠	١,٢٣	٤
متوسط التحول الرقمي = ٣,٧١ * النتيجة موافقة			
المتوسط العام لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من البطالة والفقر، في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي بصناعة وتعبئة المواد الغذائية بمصر = ٣,٤٦			

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج التحليل الإحصائي

توضح نتائج الجدول رقم (٥) أن قيمة المتوسط الحسابي لدرجات موافقات منسوبي منظمات صناعة وتعبئة المواد الغذائية محل الدراسة حول عبارات المتغيرات وأبعادها المختلفة مرتفعة. وكذا المتوسط العام حول وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين لدور استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي، قد بلغت القيمة (٣,٤٦) وتدل هذه القيمة على موافقة منسوبي المنظمات محل الدراسة على فرضيات الدراسة.

اختبار الفرضيات: (ت)

- **الفرضية الفرعية الأولى:** من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، على الحد من البطالة والفقر، بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين. وتم استخدام أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات والمراحل، والمعروف إحصائيا باسم (تحليل الانحدار المتعدد التدريجي)، لاختبار العلاقة وتحديد أفضل الأبعاد المفسرة للتباين من خلال الجدول رقم (٦) والجدول رقم (٧) كالتالي:

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، على الحد من البطالة والفقر

المتغيرات	R	R2	∆ R2	F	Sig.F
استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:	0.790	0.682		745.843	0.000*
• حصص ومكونات رأس المال للمنظمة.	0.652	0.463	0.456	276.111	0.000*
• الاقتراض والائتمان التجاري.	0.714	0.642	0.195	25.653	0.000*
• التمويل التأجيري.	0.756	0.673	0.017	14.382	0.000*
الحد من البطالة والفقر: أبعاد					
حصص ومكونات رأس المال للمنظمة:					
• الحد من البطالة.	0.511	0.285	0.255	138.433	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.712	0.377	0.118	21.312	0.000*
الاقتراض والائتمان التجاري:					
• الحد من البطالة.	0.521	0.143	0.155	55.058	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.573	0.452	0.244	121.922	0.000*
التمويل التأجيري:					
• الحد من البطالة.	0.765	0.602	0.533	415.323	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.782	0.595	0.089	44.155	0.000*

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج التحليل الإحصائي، ن=٣٢٤، *دالة عند مستوى معنوية 0.05، B=0.790

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار في وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لجميع أبعاد استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل وكبعد إجمالي من جانب، والحد من البطالة والفقر كمتغير تابع بالمنظمات محل الدراسة. حيث تراوحت معاملات الارتباط R بين (٥١.١٪) إلى (٧.٨٢٪) حيث بلغ معامل الارتباط الإجمالي (٧٩٪).

ويشير معامل التحديد R2 بين استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل، والحد من البطالة والفقر كمتغير تابع إجمالي (٦٨.٢٪) أي أنه يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار المعنوي في تفسير والتنبؤ بالتباين في المتغير التابع من خلال المتغير المستقل ما نسبته (٦٨.٢٪). كما أن معامل B= (0.790) توضح أنه كلما تحسنت استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة بوحدة واحدة انعكس إيجابيًا على الحد من البطالة والفقر بنسبة (٧٩.٠٪) وهو معامل عالي لتفسير التباين.

جدول رقم (٧) نتائج معادلة الانحدار المتعدد لعلاقة استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، على الحد من البطالة والفقر

المتغيرات	B	Beta	Tقيمة	Sig.T	المعامل الثابت	F	Sig.F
استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:							
• حصص ومكونات رأس المال للمنظمة.	0.348	0.255	6.701	0.000	0.725	141.531	0.000*
• الاقتراض والائتمان التجاري.	0.193	0.200	4.852	0.000			
• التمويل التأجيري.	0.152	0.186	4.526	0.000			
أبعاد الحد من البطالة والفقر:							
حصص ومكونات رأس المال للمنظمة:							
• الحد من البطالة.	0.471	0.543	10.061	0.000	1.933	58.831	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.251	0.169	5.189	0.000			
الاقتراض والائتمان التجاري.							
• الحد من البطالة.	0.584	0.593	10.621	0.000	4.235	71.535	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.123-	0.120-	8.242	0.000			
التمويل التأجيري.							
• الحد من البطالة.	0.354-	0.592	15.343	0.000	0.533	95.661	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.159	0.087	3.391-	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من الجدول رقم (٧) أن إشارات المعلمات أكدت وجود نوعين من العلاقات، علاقة مباشرة موجبة ومعنوية بين أبعاد استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إجمالاً والحد من الفقر وأبعاده من جانب، ووجود علاقة مباشرة سالبة ومعنوية من جانب آخر، وتشير نتائج (T-Value) إلى معنوية معممات النموذج، كما يشير معامل جوهرية النموذج (Sig.F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى معنوية (0.05). **لذلك وطبقًا للنتائج يتم قبول صحة الفرض الفرعي الأول.**

- **الفرضية الفرعية الثانية:** من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) لاستراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، والتحول الرقمي بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين. وتم استخدام أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات ومتعدد المراحل، لاختبار العلاقة وتحديد أفضل الأبعاد المفسرة للتباين من خلال الجدول رقم (٨) والجدول رقم (٩) كالتالي:

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة استراتيجيات التحول الرقمي التمويل للمشروعات الصغيرة، على

المتغيرات	R	R2	∆ R2	F	Sig.F
استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:	0.750	0.682		745.843	0.000*
• حصص ومكونات رأس المال للمنظمة.	0.731	0.552	0.552	280.133	0.000*
• الاقتراض والائتمان التجاري.	0.765	0.664	0.074	26.563	0.003*
• التمويل التأجيري.	0.756	0.673	0.017	14.382	0.000*
أبعاد التحول الرقمي:					
حصص ومكونات رأس المال للمنظمة:					
• استراتيجية المنظمة.	0.541	0.342	0.512	153.955	0.033*
• ثقافة المنظمة.	0.511	0.285	0.255	138.433	0.000*
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.770	0.701	0.128	710.615	0.000*
الاقتراض والائتمان التجاري:					
• استراتيجية المنظمة.	0.562	0.512	0.233	44.237	0.011*
• ثقافة المنظمة.	0.573	0.452	0.244	121.922	0.000*
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.752	0.605	0.134	47.275	0.000*
التمويل التأجيري:					
• استراتيجية المنظمة.	0.632	0.375	0.118	43.756	0.000*
• ثقافة المنظمة.	0.765	0.602	0.533	415.323	0.000*
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.565	0.143	0.214	48.085	0.012*

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج التحليل الإحصائي، ن=٣٢٤، *دالة عند مستوى معنوية 0.05، B=0.724

توضح نتائج الجدول رقم (٨) لنتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لجميع أبعاد استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل وكبعد إجمالي من جانب، والتحول الرقمي كمتغير وسيط بالمنظمات

محل الدراسة. حيث تراوحت معاملات الارتباط R بين (٥١.١٪) إلى (٧.٧٠٪) حيث بلغ معامل الارتباط الإجمالي (٧٥٪).

ويشير معامل التحديد R2 بين استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة كمتغير مستقل، التحول الرقمي كمتغير وسيط إجمالي (٦٨.٢٪) أي أنه يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار المعنوي في تفسير والتنبؤ بالتباين في المتغير الوسيط من خلال المتغير المستقل ما نسبته (٦٨.٢٪). كما أن معامل (0.724) =B توضح أنه كلما تحسنت استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوحدة واحدة انعكس إيجابيًا على التحول الرقمي بنسبة (٧٢.٤٪) وهو معامل عالي لتفسير التباين.

جدول رقم (٩) نتائج معادلة الانحدار المتعدد لعلاقة استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة، والتحول الرقمي

المتغيرات	B	Beta	قيمةT	Sig.T	المعامل الثابت	F	Sig.F
استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:							
• حصص ومكونات رأس المال للمنظمة.	0.348	0.255	6.701	0.000	0.243-	281.252	0.000*
• الاقتراض والائتمان التجاري.	0.193	0.200	4.852	0.000			
• التمويل التأجيري.	0.152	0.186	4.526	0.000			
أبعاد التحول الرقمي:							
حصص ومكونات رأس المال للمنظمة:							
• استراتيجية المنظمة.	0.354-	0.582	11.413	0.000	0.11-	147.61	0.000*
• ثقافة المنظمة.	0.119	0.085	4.491-	0.025			
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.471	0.543	10.061	0.000			
الاقتراض والائتمان التجاري.							
• استراتيجية المنظمة.	0.123-	0.120-	8.242	0.000	4.235	71.535	0.000*
• ثقافة المنظمة.	0.159	0.087	3.391-	0.000			
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.128	0.120-	6.722	0.000			
التمويل التأجيري.							
• استراتيجية المنظمة.	0.451	0.541	10.061	0.015	0.547	175.26	0.000*
• ثقافة المنظمة.	0.321-	0.159	5.191	0.000			
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.152	0.167	4.526	0.003			

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من الجدول رقم (٩) أن إشارات المعلمات أكدت وجود نوعين من العلاقات، علاقة مباشرة موجبة ومعنوية بين أبعاد استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إجمالاً والتحول الرقمي وأبعاده من جانب، ووجود علاقة مباشرة سالبة ومعنوية من جانب آخر، وتشير نتائج (T–Value) إلى معنوية معممات النموذج، كما يشير معامل جوهرية النموذج (Sig.F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى معنوية (0.05). **لذلك وطبقًا للنتائج يتم قبول صحة الفرض الفرعي الثاني.**

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) للحد من البطالة والفقر على التحول الرقمي بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين. وتم استخدام أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات ومتعدد المراحل، لاختبار العلاقة وتحديد أفضل الأبعاد المفسرة للتباين من خلال الجدول رقم (١٠) والجدول رقم (١١) كالتالي:

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعلاقة الحد من البطالة والفقر، التحول الرقمي

المتغيرات	R	R2	Δ R2	F	Sig.F
• الحد من البطالة والفقر إجمالاً	0.711	0.772		681.113	0.000*
• الحد من البطالة.	0.731	0.436	0.017	232.435	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.765	0.712	0.074	34.663	0.017*
أبعاد التحول الرقمي					
الحد من البطالة.					
• استراتيجية المنظمة.	0.635	0.259	0.078	76.011	0.021*
• ثقافة المنظمة.	0.765	0.602	0.533	415.323	0.000*
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.573	0.452	0.244	121.922	0.000*
الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.					
• استراتيجية المنظمة.	0.752	0.461	0.109	40.774	0.003*
• ثقافة المنظمة.	0.523	0.605	0.554	416.333	0.000*
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.725	0.512	0.324	48.085	0.000*

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لنتائج التحليل الإحصائي، ن=٣٢٤، *دالة عند مستوى معنوية 0.05، B=0.711

تبين نتائج الجدول رقم (١٠) لنتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لجميع أبعاد التحول الرقمي كمتغير وسيط وكبعد إجمالي من جانب، والحد من البطالة والفقر كمتغير تابع بالمنظمات محل الدراسة. حيث تراوحت

معاملات الارتباط R بين (٥٢.٣٪) إلى (٧.٦٥٪) حيث بلغ معامل الارتباط الإجمالي (٧١.١٪).

ويشير معامل التحديد R2 بين التحول الرقمي كمتغير وسيط، والحد من البطالة والفقر كمتغير تابع إجمالي (٧٧.٢٪) أي أنه يمكن الاعتماد على نموذج الانحدار المعنوي في تفسير والتنبؤ بالتباين في المتغير التابع من خلال المتغير المستقل ما نسبته (٧٧.٢٪). كما أن معامل (0.711) =B توضح أنه كلما تحسنت إجراءات التحول الرقمي بوحدة واحدة انعكس إيجابيًا على الحد من البطالة والفقر بنسبة (٧١.١٪) وهو معامل عالي لتفسير التباين.

جدول رقم (١١) نتائج معادلة الانحدار المتعدد لعلاقة التحول الرقمي والحد من البطالة والفقر

المتغيرات	B	Beta	Tقيمة	Sig.T	المعامل الثابت	F	Sig.F
الحد من البطالة والفقر إجمالاً							
• الحد من البطالة.	0.341	0.251	4.446	0.000	0.65	141.243	0.000*
• الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.	0.454-	0.161	8.642	8.733			
أبعاد التحول الرقمي							
الحد من البطالة.							
• استراتيجية المنظمة.	0.354-	0.159	3.391-	0.000	1.882	97.761	0.000*
• ثقافة المنظمة.	0.451	0.582	11.031	0.000			
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.159	0.087	3.391-	0.000			
الحد من الفقر وتحسين الوضع المعيشي.							
• استراتيجية المنظمة.	0.123-	0.120-	15.543	0.000	0.514	71.446	0.000*
• ثقافة المنظمة.	0.119	0.085	21.621	0.000			
• البنية الأساسية والعمليات الميدانية.	0.451	0.582	11.031	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث

تبين نتائج الجدول رقم (١٠) أن إشارات المعلمات أكدت وجود نوعين من العلاقات، علاقة مباشرة موجبة ومعنوية بين أبعاد الحد من البطالة والفقر إجمالاً والتحول الرقمي وأبعاده من جانب، ووجود علاقة مباشرة سالبة ومعنوية من جانب

آخر، وتشير نتائج (T–Value) إلى معنوية معممات النموذج، كما يشير معامل جوهرية النموذج (Sig.F) إلى معنوية هذه النتائج عند مستوى معنوية (0.05). ولذلك **وطبقًا للنتائج يتم قبول صحة الفرض الفرعي الثالث.**

– **الفرضية الرئيسة:** من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ($\alpha \geq 0.05$) استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الحد من البطالة والفقر في ظل الدور الوسيط للتحول الرقمي بالمنظمات الصناعية المصرية من وجهة نظر العاملين. ولاختبار نموذج الوساطة تم الاعتماد على نموذج وساطة للمعادلات التالية من خلال الجدول رقم (١٢):

- معادلة (١) تأثير المتغير المستقل (استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة) على المتغير التابع (الحد من البطالة والفقر) باستخدام الانحدار البسيط.
- معادلة (٢) تأثير المتغير المستقل (استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة) على المتغير الوسيط (التحول الرقمي) باستخدام الانحدار البسيط.
- معادلة (٣) تأثير المتغير المستقل (استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة) على المتغير التابع (الحد من البطالة والفقر) بوجود المتغير الوسيط (التحول الرقمي) كمتغير رقابي باستخدام الانحدار البسيط.

جدول رقم (١٢) نموذج الوساطة للتحول الرقمي للعلاقة بين استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل والحد من البطالة والفقر كمتغير تابع بالمنظمات محل الدراسة

المتغيرات	R	R2	B	قيمةT	Sig.F
معادلة (١) دور المتغير المستقل على المتغير التابع	0.731	0.654	0.775	16.822	0.000*
معادلة (٢) دور المتغير المستقل على المتغير الوسيط	0.781	0.751	0.792	23.315	0.000*
معادلة (٣) دور المتغير المستقل على المتغير التابع في ظل وجود المتغير الوسيط	0.896	0.806	(استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة 0.585 (الحد 0.529والمتوسطة) من البطالة والفقر)	12.735 11.473	0.000*

المصدر: من إعداد الباحث من خلال البرنامج الاحصائي spss v.25 * معنوية عند 0.05

تبين من الجدول رقم (١٢) الاتي:

- أن ارتباط استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل بالحد من البطالة والفقر كمتغير تابع بعلاقة تأثير موجبه ذات دلالة إحصائية كما يلاحظ من معامل الارتباط الذي يبلغ (٧٣.١٪) ومعامل تحديد (٦٥.٤٪) وان Bهو (٠.٧٧٥) كمعادلة رقم (١) أي تحقق الشرط الأول للوساطة.
- أن ارتباط استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة كمتغير مستقل بتحسين التحول الرقمي كمتغير وسيط بعلاقة تأثير موجبه ذات دلالة إحصائية، كما تلاحظ من معامل الارتباط الذي يبلغ (٧٨.١٪) ومعامل تحديد (٧٥.١٪) وأن B هو (٠.٧٩٢) للأثر الكلى بمعادلة رقم (٢) أي تحقق الشرط الثاني للوساطة.
- أن دور التحول الرقمي كمتغير وسيط (متغير رقابي) للحد من البطالة والفقر كمتغير تابع مع استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة متغير مستقل يوضح علاقة ارتباط موجبه ذات دلالة إحصائية، كما تلاحظ من معامل الارتباط البالغ (٨٩.٦٪) ومعامل التحديد (٨٠.٦٪) وأن B هو (٠.٥٤٦) للأثر المباشر، و(٠.٥٢٩) لأثر غير المباشر بمعادلة رقم (٣) أي تحقق الشرط الثالث للوساطة.
- **ولذلك وطبقًا للنتائج يتم <u>قبول صحة الفرض الرئيس</u>.**

١٠- نتائج الدراسة الميدانية:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين أبعاد الحد من البطالة والفقر، وبين أبعاد التحول الرقمي.

ب- وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين أبعاد التحول الرقمي، وبين أبعاد الحد من البطالة والفقر.

ج- وجود تأثير معنوي للتحول الرقمي في علاقة المباشرة بين استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة كمتغير مستقل وبين الحد من البطالة والفقر كمتغير تابع.

د- أدى متغير التحول الرقمي دور الوسيط بين كل من استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الحد من البطالة والفقر، نتيجة لتوافر شروط الوساطة الثالثة إجمالًا.

١١- مناقشة نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- أن الدراسة ألقت الضوء على مفهوم استراتيجيات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم التحول الرقمي للعديد من المجالات وخاصة الصناعات التحويلية المصرية وتتفق ودراسة **(Eton, et al, 2021؛ عبد الحافظ، ٢٠١٨).**

ب- تبين عدم السماح للمستويات الإدارية الصغرى والمتوسطة مشاركة التخطيط لنظم التمويل وإجراءات التحول الرقمي، وهذا ما أشارت إليه إجابات الأسئلة المفتوحة بالاستبانة، وتتفق ودراسة **(Eton, et al, 2021).**

ج- أغلب المشروعات الصغيرة يديرها ملاكها بأساليب وطرق تعتمد على التجربة والخطأ، وهذا ما أشارت به إجابات الأسئلة المفتوحة، وتتفق ودراسة **(المللي،٢٠١٥).**

د- نقص الخبرة المصرفية والثقافة الائتمانية الصحاب تلك المشاريع الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على إعداد ملف ائتماني دقيق ومقنع يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم.

١٢- توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة لعدة توصيات أهمها:

أ- دعم التحول الرقمي في كافة نظم الإنتاج والإدارة من خلال خطوات تصحيحية لبناء الثقافة التنظيمية للمنظمات نحو التحول الرقمي والتوجه نحو العملاء وخاصة في التعاملات الإلكترونية والاستفادة من تجاربهم وتدعيمها بل وتوجيهها إذا لزم الأمر. كما يجب تأييد الإدارة العليا لتلك الخطوات. تتفق ودراسات **(عبد الحافظ، ٢٠١٨؛ دعاء، ٢٠٢٢).**

ب- ضرورة تطبيق سبل متعددة لنظم الحوافز بالمنظمات الصناعية على أن يتم تعديل نظم الحوافز القائمة لتتناسب وتقنيات التحول الرقمي وتتفق ودراسة **(دعاء، ٢٠٢٢).**

ج- السماح للمستويات الإدارية الصغرى والمتوسطة بالمشاركة في التخطيط لنظم التمويل وإجراءات التحول الرقمي، وتتفق ودراسات **(فرحات ،٢٠٢٠؛ Alqam, et al, 2020؛ عيد، ٢٠٢١).**

د- منح العاملين فرص للإبداع والتفكير للوصول من خلال ذلك لتحقيق أهداف المنظمات والعاملين بشكل متوافق، يتفق ودراسات (**عيد، ٢٠٢١؛ حماد، ٢٠٢٠**).

هـ- زيادة نسب مشاركة النساء بالمنظمات الصناعية وذلك دعمًا لتمكين المرأة عمومًا ويتفق ودراسات (**العبد الله وأخرين، ٢٠١٧؛ الخمشي وأخرين، ٢٠١٦**).

و- ضرورة تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة، بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية (كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات)، مع وضع نظم ضريبية مناسبة للمشروعات الصغيرة، يتناسب وحجم أعمالها، وكذا حوافز ضريبية مشجعة على تسجيل تلك المشروعات ضمن القطاع الرسمي بالدولة.

ز- منح المشروعات الصغيرة إمكانية الوصول للخدمات المالية وغير المالية الفعالة لمواصلة النمو؛ من خلال قيام البنوك بإصدار منتج خاص للمشروعات الصغيرة للقطاع غير الرسمي، وفي المناطق الحضرية والريفية، وذلك بإنشاء وحدة مركزية خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة داخل البنوك حتى يمكنها مراقبة ومتابعة الائتمان بما يتوافق مع طبيعة نشاط القطاع.

ح- لتحقيق البنك النمو الاحتوائي والاستدامة المجتمعية على البنك استهداف الأسر ذات الدخول المنخفضة بالأساس ويتم تصميم المنتج خصيصا لهؤلاء الفئة، وعلى البنك أن يفتت كتلة القروض الى قيم صغيرة تسدد أسبوعيا.

١٣- أليات تنفيذ التوصيات للدراسة:

في ضوء الدراسة الحالية وتوصياتها؛ فإن الجدول رقم (١٣) يوضح أسلوب تنفيذ التوصيات كالتالي:

جدول رقم (١٣) الدليل الإرشادي لتنفيذ توصيات الدراسة

التوصية	المسئول عن التنفيذ	أليات التنفيذ	المبررات
دعم التحول الرقمي في كافة نظم الإنتاج والإدارة	الإدارة العليا بالمنظمات	– عقد اجتماعات وورش العمل. – اشراك العاملين في عمليات التخطيط. – التوعية بالمفاهيم الحديثة.	سرعة التحول إلى الرقمنة في الإنتاج والنظم الإدارية.
ضرورة تطبيق سبل متعددة لنظم الحوافز بالمنظمات	الإدارة العليا والتنفيذية.	– توعية العاملين بنظم العمل والحوافز. – تنظيم دورات تدريبية للعاملين.	رفع كفاءة نظم الإنتاج وكفاءة العاملين.
السماح للمستويات الإدارية الصغرى والمتوسطة بالمشاركة في التخطيط	الإدارة العليا والتنفيذية.	– عقد اجتماعات وورش العمل. – تنظيم دورات تدريبية للعاملين. – السماح للعاملين بتقديم مقترحات للتطوير.	الاستفادة من خبرات كافة العاملين بالمنظمات.
منح العاملين فرص للإبداع والتفكير	الإدارة العليا والتنفيذية.	– عقد اجتماعات وورش العمل. – السماح للعاملين بتقديم مقترحات للتطوير. – مكافأة العاملين المبتكرين والمطورين.	الاستفادة من خبرات كافة العاملين بالمنظمات.
زيادة نسب مشاركة النساء بالمنظمات الصناعية	الإدارة العليا والتنفيذية.	– زيادة المعينين من النساء بالمنظمات. – تنظيم دورات تدريبية للنساء المعينين. – تفعيل دور قانون تشغيل النساء.	الاستفادة من النساء في الأعمال الإدارية والتشغيلية بسيطة الجهد
تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة	القيادة السياسية. البنك المركزي. البنوك التجارية.	– تقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات. – تخفيض أسعار الفائدة على القروض. – إصدار منتج خاص للمشروعات الصغيرة.	زيادة عمليات التمويل وبالتالي زيادة حجم المشروعات.
منح المشروعات إمكانية الوصول للخدمات المالية وغير المالية	القيادة السياسية. البنك المركزي. البنوك التجارية.	– تقديم خدمات مالية وإدارية للمشروعات. – تسهيل إجراءات التراخيص للمشروعات. – تقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات. – زيادة الإعفاءات الضريبية للمشروعات.	– زيادة كفاءة المشروعات. – زيادة حجم المشروعات. – الحد من البطالة والفقر.
استهداف الأسر ذات الدخول المنخفضة	القيادة السياسية. البنوك. وزارة الشئون الاجتماعية.	– تقديم منح وقروض للأفراد. – تقديم أفكار لمشروعات صغيرة. – الاهتمام بالمناطق الريفية والأكثر فقرًا.	– زيادة حجم المشروعات. – الحد من البطالة والفقر.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

١٤- قائمة المراجع:

أ- مراجع باللغة العربية:

(١) أحمد، يوسف عمرو؛ المدهم، عبد الله علي (٢٠٢٢) تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١، ع٣ "متوفر بموقع" https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/44 "تاريخ زيارة الموقع" ٢٤/ ١١/٢٠٢٢.

(٢) أمين، مصطفى أحمد (٢٠١٨) التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلبات لتحقيق مجتمع المعرفة، جامعة دمنهور: كلية التربية، مجلة الإدارة التربوية، ص ص١١-١١٧.

(٣) الاسكوا، هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن "فيروس كورونا والتخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية" متوفر بموقع" https://www.unescwa.org/ar/news "تاريخ زيارة الموقع" ٤/ ١٢/٢٠٢٢.

(٤) البلوشية، نوال بنت علي؛ الحراصي، نبهان بن حارث؛ العوفي، علي بن سيف (٢٠٢٠) واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية، عمان: جامعة السلطان قابوس، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، ص ص١-١٥.

(٥) الجهاز المزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢) الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢، الباب السادس (الصناعة والطاقة).

(٦) الخمشي، ساره صالح؛ الخليف، شروق عبد العزيز (٢٠١٦) واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٥٥ "متوفر بموقع" https://www.pnu.edu.sa/ar/Faculties/SocialWork/Documents/TheUnemployment.pdf "تاريخ زيارة الموقع" ١٦/ ١١/٢٠٢٢.

(٧) العبد الله، شادي يوسف؛ عدوس، ساهر محمد (٢٠١٧) دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد، Global Journal of Economic and Business مج٣، ع٣، "متوفر بموقع" https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-3-3-6.pdf. "تاريخ زيارة الموقع" ١٥/ ١١/٢٠٢٢.

(٨) العشعوش، أيمن؛ زريق، مروج عدنان (٢٠١٨) المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة الفقر (دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية) ، سوريا: مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج٢ع٤.

(٩) العرب، هبه سيان (٢٠٢٢) أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية في جنوب الخليل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية "متوفر بموقع" https://democraticac.de/?p =804349/4898 "تاريخ زيارة الموقع" ٢٢/ ١١/٢٠٢٢.

(١٠)العربي، محمد؛ مقار، صبحي (٢٠٢١) اتجاهات الصناعات التحويلية في مصر، عام٢٠٢٠مقارنة بعام٢٠١٩، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التقرير الربع سنوي يناير ٢٠٢١، ع٧.

(١١)العميان، محمود سلمان (٢٠١٣)، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، عمان:داروائل للنشر.

(١٢)المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٠٩) التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل، آراء في السياسة الاقتصادية، ع٢٣.

(١٣)المطرف، عبد الرحمن بن فهد المطرف (٢٠٢٠) التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، جامعة أسيوط، المجلة العلمية لكلية التربية–. مج٣٦، ع٧.

(١٤)المللي، قمر (٢٠١٥) المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، الجمهورية العربية السورية: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة.

(١٥)الهويدي، مها يوسف جليل (٢٠٢٢) دور التحول الرقمي في دعم ريادة الاعمال التنظيمية، جامعة مدينة السادات: كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج١٣, ملحق، ص ص١٠٤٦–١٠٥٨.

(١٦)الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٥) استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري ١٢–١٣ مارس، متوفر بموقع" https://www.sis.gov .eg/section/4657/6705 ?lang=ar "تاريخ زيارة الموقع" ٠٩/ ١٢/٢٠٢٢.

(١٧)حماد، محمد محمود (٢٠٢٠) دور التحول الرقمي في تطوير أداء العاملين دراسة ميدانية على الشركة المصرية لتجارة الأدوية، جامعة مدينة السادات: كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج٧، ع٢، ص ص٤٢٧– ٤٤٨.

(١٨)حوتية، عمر (٢٠١٨) دعم التحول الرقمي في الصناعات العربية كخيار استراتيجي للتكيف مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة وتعزيز فرص التنمية المستدامة (التصنيع والتنمية المستدامة، دراسات معهد التخطيط القومي المصري. "متوفر بموقع" http://repository .inp.edu.eg/handle/123456789/4898 "تاريخ زيارة الموقع" ١٢/ ١١/٢٠٢٢.

(١٩)دعاء محمد عبد السلام (٢٠٢٢) دور التقنيات الحديثة في تحسين أداء المنظمات الصناعية، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج ٥٢، ع٢، ص ص١٨–٥٦.

(٢٠)شحادة، مها خليل يوسف (٢٠٢٢) التحول الرقمي وريادة الأعمال الرقمية، الأردن: مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع٦٢، ص ص٣٧-٦١.

(٢١)شديد، مصطفى علي (٢٠٢١) تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة بالتطبيق على موظفي الإدارة العامة للمرور بمحافظة القاهرة، جامعة القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٢، ع٤، ص ص١٩٣-٢٢٦.

(٢٢)عباس، جيهان عبد السلام (٢٠٢١) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، المؤتمر الرابع لكلية التجارة (تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية)، جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، مج٤٠، ص ص٢٠١- ٢٣٦.

(٢٣)عبد الحافظ، حنان (٢٠١٨) أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات على إنتاجية القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج في مصر، جامعة عين شمس: كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.

(٢٤)عبد الكريم، بن خالد (٢٠١٧)، جودة حياة العمل وأثرها في تنمية الثقافة التنظيمية لدى موظفي القطاع الصحي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران ٢: كلية العلوم الاجتماعية.

(٢٥)عمارة، أميرة (٢٠٢١) تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر، جامعة القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج٢٢، ع٤، ص ص٤١-٦٨.

(٢٦)عيد، سماح فرج (٢٠٢١) دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية للمشروعات الصغيرة دراسة على قطاع تنمية المشروعات الصغيرة بجهاز تنمية المشروعات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية: مجلة البحوث الإدارية، مج٣٩، ع١، ص ص١-٧٤.

(٢٧)فرحات، فاطمة الزهراء (٢٠٢٠) دور التحول الرقمي في تحسين أداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة.

(٢٨)مشارقة، عودة الله (٢٠١٥) الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز الولاء الوظيفي للعاملين في الوزارات الحكومية في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة: مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، مج١، ع٤.

(٢٩)مصطفي، إيمان محمد عبد اللطيف (٢٠٢٠) العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (٢٠١٧. ٢٠١٨) / (١٩٩٩. ٢٠٠٠)، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج٥٠، ع٣، ص ص٥٠٣-٥٤٦.

(٣٠) تقرير انجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عام ٢٠٢٠، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

ب- مراجع باللغة الانجليزية:

(1) Agrawal Himanshu (2015) Role and Relevance of Microfinance in the Removal of Poverty and the Generation of Employment, "Available on site" https://www.researchgate.net/publication /336642018 "Return date" 05/ 10/2022.

(2) Alqam, Hanin; Saqib, Muhammad (2020) An Exploratory Study and Impact of Fourth Industrial Revolution (4IR) on SMEs in the Middle East, "Available on site" https://www.researchgate .net/publication/3465 18209"Return date" 05/10/2022.

(3) Berawi, Mohammed Ali (2018) The Fourth Industrial Revolution: Managing Technology Development for Competitiveness, International Journal of Technology, Vol. 9, (1), pp1- 4.

(4) Eton, Marus; Mwosi, Fabian; Okello-Obura, Constant; Turyehebwa, Abanis& Uwonda, Gilbert (2021) Financial inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: empirical evidence from selected districts in Lango sub-region, Journal of Innovation and Entrepreneurship volume, Vol. 10, (23), pp1- 23. "Available on site" file:///C:/Users/my/Downloads/s13731-021-00168-2.pdf "Return date" 05/11/2022.

(5) Fitri, Maltuf (2020) Efforts to Manage the Unemployment and Poverty Problems in Indonesia, Proceedings of the 6th International Conference on Science, Education and Technology (ISET 2020), Advances in Social Science, Education and Humanities Research, Vol. 574, pp 447-451.

(6) George, Lăzăroiu (2015) Employee Motivation and Job Performance Journal: Linguistic and Philosophical Investigations. VOL.14.

(7) Goerziga, David; Bauernhansl, Thomas (2018) Enterprise architectures for the digital transformation in small and medium-sized enterprises, 11th CIRP Conference on Intelligent Computation in Manufacturing Engineering - CIRP ICME '17, pp 540 - 545.

(8) Janowski, Tomasz (2015) Digital government evolution: From transformation to contextualization Government Information Quarterly, VOL 32, NO. 3.

(9) Mansur, Muhammad; Djaelani, Abdul Kodir (2023) Business Strategy Approach to Informal Small Businesses in Increasing Productivity and Competitiveness, Golden Ratio of Marketing and Applied Psychology of BusinessVol. 3, (1). "Available on site" https://www.goldenratio.id /index.php/grmapb/article/view/206 "Return date" 13/ 11/2022.

(10) Mehry, Bourainy ; Salah, Ashraf; Elsherif, Marwa (2021) The Impact of Financial Inclusion on Unemployment Rate in Developing Countries, "Available on site" https://www.researchgate. net/ publication/348584100 "Return date" 05/ 11/2022.

(11) Song, Nguyen Van ; Mai, Tran Thi Hoang ; Thuan, Tran Duc ; Van Tien, Dinh; Phuong, Nguyen Thi Minh ; Van Ha, Thai; Que, Nguyen Dang; Ba Uan, Tran (2022) SME financing role in developing business environment and economic growth: empirical evidences from technical SMEs in Vietnam, Environmental Science and Pollution Research vol 29, pp53540–53552.

(12) Spulbar, Cristi.; Anghel, Lucian. Claudiu.; Birau, Ramona.; Ermis, Simona. Ioana.; Treapăt, Laurent, iu–Mihai.; Mitroi, Adrian.T. (2022) Digitalization as a Factor in Reducing Poverty and Its Implications in the Context of the COVID–19 Pandemic, "Available on site" file:///C:/Users/my/ Downloads/sustainability–14–10667–v2.pdf "Return date" 05/ 11/2022.

(13) Teng, Xiaoyan; Wu, Zhong; Yang, Feng (2022) Impact of the Digital Transformation of Small– and Medium–Sized Listed Companies on Performance: Based on a Cost–Benefit Analysis Framework, "Available on site" https://doi.org/10.1155/2022/1504499 "Return date" 05/ 11/2022.

(14) Trenkle, Johannes (2020) Digital Transformation in Small and Medium–Sized Enterprises" Strategy, Management Control, and Network Involvement", "Available on site" https://d–nb.info/1220160547/34 "Return date" 19/ 11/2022.